

Distr.: General
14 November 2019
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص

أولاً - مقدمة

١ - طلب إليّ مجلس الأمن، في قراره ٢٤٨٣ (٢٠١٩)، أن أقدم بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ تقريراً عن مساعي الحميدة، ولا سيما عن التقدم المحرز صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجددة. وفي ذلك القرار، حث المجلس الجانبين على تحديد جهودها الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة على أساس إقامة اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين تسوده المساواة السياسية، وفقاً لما هو مبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع بما في ذلك الفقرة ٤ من القرار ٧١٦ (١٩٩١). وحث المجلس أيضاً الجانبين وجميع المشاركين المعنيين على تحديد إرادتهم السياسية والتزامهم من أجل التوصل إلى تسوية تحت رعاية الأمم المتحدة، والاتفاق على نقاط مرجعية تمكّن من إجراء مفاوضات تتوخى تحقيق النتائج وتفضي إلى تسوية في أقرب وقت ممكن. وشجع المجلس زعمي الطائفتين على موافاة بعثتي للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عن الإجراءات التي يتخذها لدعم الأجزاء ذات الصلة من القرار ٢٤٨٣ (٢٠١٩) بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة، وطلب إليّ أن أدرج مضامين تلك الإحاطات في تقريرتي. وقد أرفقت تلك الإحاطات بهذا التقرير.

٢ - ويركّز هذا التقرير على ما استجد من تطورات في الفترة من ١١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، حيث يقدم معلومات مستوفاة عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثتي للمساعي الحميدة بقيادة نائبة مستشاري الخاص المعني بقبرص، إليزابيث سيبهار. ويتضمن آخر المستجدات عن المشاورات التي تجريها بالنيابة عني المسؤولة الكبيرة في الأمم المتحدة، جين هول لوت.

ثانياً - المعلومات الأساسية والسياق

٣ - في تقريرتي السابق عن بعثتي للمساعي الحميدة (S/2019/322)، أشرت إلى أن الوسائل الكفيلة بالتوصل إلى حل دائم لمسألة قبرص تظل في أيدي الطرفين وأن ذلك سيتطلب الاستعداد للتوصل لقبول الحلول التوفيقية. ونوهت أيضاً إلى أنه في حين أن الجهود الرامية إلى الانتهاء من وضع النقاط المرجعية مستمرة، فإنني آمل أن يعتمد الطرفان الفرصة المتاحة لهما ويتعلبا على الخلافات التي لا تزال قائمة. وفي هذا الصدد، طلبت من السيدة لوت أن تواصل مباحثاتها مع الطرفين بالنيابة عني.



٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد زعيم القبارصة اليونانيين، نيكوس أناستاسياديس، وزعيم القبارصة الأتراك، مصطفى أئينجي، اجتماعاً مشتركاً في ٩ آب/أغسطس برعاية نائبة مستشاري الخاص لمناقشة سبل المضي قدماً. وفي البيان الذي صدر في نهاية الاجتماع، أعلن الزعيمان أنهما قررا مواصلة المشاركة في الجهود التي تبذلها السيدة لوت تصميماً منها على وضع الصيغة النهائية للنقاط المرجعية التي من شأنها أن تمكّن من إجراء مفاوضات منظّمة وموجهة نحو تحقيق النتائج وتفضي إلى تسوية، انطلاقاً من الشعور بإلحاح المسألة. وأعربا أيضاً عن استعدادهما لعقد اجتماع مشترك معي عقب المناقشة العامة لدورة الجمعية العامة الرابعة والسبعين من أجل التخطيط لسبل المضي قدماً. وقد اجتمع السيد أئينجي والسيد أناستاسياديس مرة أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعد أسبوع مكثف من الرحلات المكوكية التي قامت بها السيدة لوت بين الجانبين في أوائل أيلول/سبتمبر. وقبل مغادرة قبرص، استضافت السيدة لوت الزعيمين لحضور اجتماع غير رسمي قصير في مقر بعثتي للمساعي الحميدة في ٦ أيلول/سبتمبر، الذي حضرته أيضاً نائبة مستشاري الخاص.

٥ - وريثما يتم الاتفاق على النقاط المرجعية، أجريّت مباحثات منفصلة مع الزعيمين والأطراف المهمة الأخرى أثناء زيارتهم إلى نيويورك في نهاية أيلول/سبتمبر. وقد أكدت في تلك المناقشات مجدداً أن مساعي الحميدة ما زالت متاحة لدعم الطرفين في جهودهما. ووافق زعيما الطائفتين على عقد اجتماع مشترك غير رسمي معي باعتباره خطوة بناءة محتملة في مساعيها الرامية إلى إيجاد سبيل مقبول للطرفين للمضي قدماً.

٦ - وفي الوقت ذاته، أصبحت الحالة في الميدان متزايدة التعقيد، وهو ظرفٌ ربما كان مرتبطاً بالتوقف المطول للعملية السياسية والغموض المحيط بمآلها. وكما ورد في تقريرني عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2019/562)، فإن الطعن في أجزاء من خط وقف إطلاق النار الشمالي على وجه الخصوص ما فتئ يحدث بتواتر متزايد منذ عام ٢٠١٨، وهو الأمر الذي ترافق مع الأنشطة وأشغال البناء المدنية غير المأذون بها التي يقوم بها الجانبان، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث توترات، ومع مرور الوقت، إلى تغيير دائم للوضع القائم في المنطقة العازلة.

٧ - وازدادت التوترات أيضاً بشأن التطورات المتصلة بالجزء المسيحي من حي فاروشا بمدينة فاماغوستا. وقد اجتذبت هذه المسألة في الآونة الأخيرة الاهتمام منذ الإعلان في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بأن السلطات القبرصية التركية ستقوم بمجرد مفصل كخطوة أولى نحو احتمال إعادة فتحه، تلته الزيارات التي قام بها صحفيون وأربع وزراء من تركيا إلى المنطقة المغلقة، ويسرّتها السلطات القبرصية التركية. وأعربت جمهورية قبرص عن قلقها الشديد إزاء تلك التطورات وعرضت المسألة على مجلس الأمن. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، ناقش أعضاء مجلس الأمن مسألة حي فاروشا خلال مشاورات مغلقة وأصدروا بعد ذلك بياناً صحفياً أشاروا فيه إلى أهمية وضع حي فاروشا على النحو المبين في قرارات المجلس السابقة، بما فيها القراران ٥٥٠ (١٩٨٤) و ٧٨٩ (١٩٩٢)، وكرروا تأكيد أنه لا ينبغي اتخاذ أية إجراءات في ما يتعلق بحي فاروشا لا تتفق مع تلك القرارات وشددوا على أهمية تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وفي ذلك البيان، أكد أعضاء مجلس الأمن مجدداً القرار ٢٤٨٣ (٢٠١٩) وأهمية التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة على أساس إقامة اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين تسوده المساواة السياسية، وفقاً لما هو مبين في قرارات المجلس ذات الصلة بالموضوع، ودعوا الطرفين إلى المشاركة مشاركة بناءة انطلاقاً من شعور بإلحاح المسألة، وشجعوا زعيمَي الطائفتين على الاتفاق على اتخاذ تدابير جديدة لبناء الثقة وتنفيذه هذه التدابير. وختاماً،

حثوا الجانبين وجميع المشاركين المعنيين على الامتناع عن أي أعمال أو أقوال يمكن أن تضر بفرص النجاح في التوصل إلى تسوية.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت التطورات في المنطقة أيضاً إلى زيادة ملحوظة في التوترات، بما في ذلك التوترات المحيطة بأعمال التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية. وعلى الرغم من المقترحات المنفصلة التي تقدم بها الجانبان في الأشهر الأخيرة لمعالجة هذه المسألة الأخيرة، لا تزال هناك خلافات كبيرة.

٩ - وجدّد مجلس الأمن، في قراره ٢٤٨٣ (٢٠١٩)، دعوته إلى الزعيمين لتحسين الجو العام للمفاوضات. ودعاها المجلس أيضاً إلى ضمان قيام المجتمع المدني بدور بناء في عملية السلام. غير أن المناخ المحيط بعملية السلام ازداد تدهوراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب التوترات المستمرة في قبرص وحولها، ولكون اتفاق الجانبين على النقاط المرجعية التي لا يزال بعيد المنال.

١٠ - ويجدر التنويه إلى أن غالبية المهيمنين من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على دراسة استقصائية أجراها البنك الدولي مؤخراً بتمويل من المفوضية الأوروبية بشأن التصورات العامة، ترى أن الوضع الراهن غير مقبول، وبلغ التأييد لإيجاد تسوية أفضل مستوى له على الإطلاق حيث أبدت أغلبية واضحة من المهيمنين تأييدها لذلك. أما في ما يخص نوع التسوية المفضّل، تؤكد الدراسة الاستقصائية أن الحل الوحيد المقبول للطرفين لا يزال هو نموذج نظام تحادي يضم منطقتين وطائفتين. وتشير الدراسة الاستقصائية أيضاً إلى احتمال تعزيز الثقة بين الطائفتين من خلال زيادة الاتصالات.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت أصوات عناصر المجتمع المدني المؤيدة للحل تتعالى إلى حد ما، ووسط تجدد الآمال عقب اللقاء الذي جمع بين الزعيمين في ٩ آب/أغسطس والاعتقاد بأن تلك المشاورات يمكن أن تؤدي إلى اتفاق بشأن الجهود المتجددة لحل مشكلة قبرص، ولكن أيضاً خشية من الآثار المترتبة على استمرار التوقف المطول للعملية السياسية. ولئن كان عدد الأشخاص المعنيين ضئيلاً، فإن هذه المبادرات قد تكون مؤشراً على سواد شعور أوسع في الطائفتين على نحو ما أوضحت به نتائج الدراسات الاستقصائية للتصورات مثل تلك المشار إليها أعلاه.

١٢ - وفي ١٩ تموز/يوليه، أصدرت مبادرة الطائفتين المسماة ”وحدوا قبرص الآن“ بياناً صحفياً دعت فيه الأمين العام إلى العمل شخصياً من أجل عقد اجتماع غير رسمي لخمسة أطراف ”يوضّح العملية الرامية إلى إيجاد حل شامل لمسألة قبرص“. ودعت الأمين العام أيضاً إلى مساعدة الزعيمين على ”تيسير العملية في هذا المنعطف الحاسم بالنسبة للبلد والمنطقة“. وفي ٨ آب/أغسطس نظمت مبادرة السلام المشتركة بين الطائفتين، التي تُدعى ”قبرص المتحدة“، مسيرة في نيقوسيا من أجل ”الحل وإعادة التوحيد والسلام“. وفي اليوم التالي، سلّمت وثيقة إلى الزعيمين والأمم المتحدة أعربت فيها عن قلقها إزاء الجمود الحالي في العملية، وحثت الزعيمين على معاودة عقد المؤتمر المعني بقبرص استناداً إلى إطار النقاط الست الذي عرضه الأمين العام. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أطلقت مجموعة من الأفراد القبارصة اليونانيين البارزين من مختلف الانتماءات السياسية مبادرة جديدة بعنوان ”قرار من أجل السلام“، وهدفها المعلن هو دعم إمكانية إيجاد حل لمشكلة قبرص وإعادة توحيد الجزيرة على أساس اتحاد يضم منطقتين وطائفتين. ودعت هذه المبادرة، التي يأمل منظّموها أن تتكرر في الجانب القبرصي التركي، إلى التعاون بين جميع القوى السياسية التي تؤيد الحل الاتحادي وكذلك إلى ”إطلاع القيادة السياسية والمجتمع بشفافية وأمانة عن التقدم المحرز في المفاوضات“. وواصل المنتدى اليوناني - التركي أيضاً دعمه لهذه العملية. وأصدر المنتدى

بياناً في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، يبحث فيه الزعيمين على التوصل إلى اتفاق بشأن النقاط المرجعية، الأمر الذي من شأنه أن ييسر استئناف المفاوضات الموجهة نحو تحقيق النتائج بهدف التوصل إلى تسوية عادلة وقابلة للتطبيق على أساس إقامة اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين تسوده المساواة السياسية. وفي ذلك البيان، شدد المنتدى أيضاً على ضرورة صون نتائج الأعمال المبنية والاستفادة من أوجه التقارب التي تحققت بالفعل. وعلاوة على ذلك، حث المنتدى جميع الأطراف المعنية على النظر في مسألة الموارد الطبيعية في شرق البحر الأبيض المتوسط باعتبارها مصدراً للمصلحة المتبادلة والتعاون.

١٣ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، واصل زعماء وممثلو الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية مساعيهم برعاية سفارة سلوفاكيا في نيقوسيا. وأقرت الأحزاب السياسية في بيانها المشترك بأهمية إقامة آليات أخرى للتعاون بين طرفي الجزيرة، وتعزيز المبادرات القائمة، وزيادة الجهود المشتركة في عدد من المسائل التي تشمل المسائل الجنائية ومسائل العمل الإنساني، وذلك من أجل بناء الثقة بين أفراد الطائفتين بهدف التوصل إلى حل شامل مقبول من الطرفين.

١٤ - وواصل 'المسار الديني لعملية السلام في قبرص'، برعاية سفارة السويد، دعم الحق في العبادة والحق في الوصول إلى المعالم الدينية لكل منهما عبر خط التقسيم. ومتابعةً للبيان المشترك الذي أصدره عام ٢٠١٧ الزعماء الدينيون وأدانوا فيه جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، نُظمت حلقة دراسية بشأن الاتجار بالبشر لفائدة ثماني جماعات دينية مختلفة، بالتعاون مع خبراء من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات نسائية. وواصل المسار الديني أيضاً توفير التدريب اللغوي باللغتين اليونانية والتركية لموظفي المؤسسات الدينية.

ثالثاً - حالة عملية التسوية: المشاورات

١٥ - في ما يخص المشاورات التي تجري بالنيابة عني، واصلت السيدة لوت إجراء مباحثاتها مع الطرفين في المؤتمر المعني بقبرص في إطار جهودها المبذولة لتيسير الاتفاق على نقاط مرجعية تكون بمثابة منطلق توافقي يفضي إلى تسوية ممكنة عن طريق المفاوضات لمسألة قبرص. وقامت بزيارتها السادسة إلى قبرص ليتسنى لها إجراء مباحثات إضافية مع السيد أفينجي والسيد أناستاسيادس، حيث عقدت اجتماعات في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر. وتباحثت أيضاً مع ممثلي الدول الضامنة، تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليونان.

١٦ - ونظراً لرغبة الطرفين في أن أوصل البحث عن السبل الكفيلة بالمساعدة على استئناف عملية التفاوض، فقد طلبت إلى السيدة لوت مواصلة مناقشتها مع زعميي الطائفتين والدول الضامنة وسائر الأطراف المعنية. وأكدت أيضاً أنه يتحتم الإعداد لأي عملية مقبلة، بما في ذلك الاجتماعات غير الرسمية مع زعميي الطائفتين وأي مناقشات لاحقة، إعداداً جيداً وتكون موجهة نحو تيسير استئناف عملية الحوار وتركيز تؤدي إلى إيجاد حل دائم على أساس قرارات مجلس الأمن والمعايير المتفق عليها.

رابعاً - حالة العملية: أنشطة بعثتي للمساعي الحميدة

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثتي للمساعي الحميدة متابعة التطورات السياسية في الجزيرة عن كثب وظلت دائماً على اتصال بالجهات المعنية للتماس آرائها بشأن الحالة الراهنة وسبل المضي

قديماً. ومن خلال العمل الدؤوب مع الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني وأوساط الأعمال التجارية والمحللين من كلا الجانبين، واصلت نائبة مستشاري الخاص التوعوية بالحاجة إلى حشد الدعم لعملية السلام في طائفة عريضة من الجهات على طريقي الجزيرة.

١٨ - وواصلت بعثتي للمساعي الحميدة، بدعم من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، تيسير أعمال اللجان التقنية الاثنتي عشرة التي أنشأها الزعيمان برعاية الأمم المتحدة في إطار عملية السلام، وذلك للمساعدة على تحسين الحياة اليومية للقبارصة. وتواصل طوال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير ظهور بعض الدلائل على إعادة تنشيط اللجان التي كانت خاملة بعد اختتام المؤتمر المعني بقبرص. وغدت معظم اللجان الفنية تعمل الآن بانتظام تمشياً مع ولايتها العامة، وإن كان البعض منها لا يزال يجتمع بوتيرة أقل من غيره، مما يدل على استمرار بعض عدم الاتساق في مجمل الوتيرة التي تعمل بها تلك اللجان.

١٩ - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي العمل على حماية التراث المشترك والحفاظ عليه بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأقيم في ٢٢ حزيران/يونيه احتفالان بمناسبة إكمال أشغال حفظ الحمام ومثذنة في بافوس، وفي ٢١ أيلول/سبتمبر بمناسبة إكمال أشغال حفظ أرضية مزخرفة بفسيفساء هامة بكنيسة الثالوث المقدس (Agia Triada) وكنيسة القديس فيلون (Agios Philon) في شبه جزيرة كراباسيا/كراباز. وفي الآونة الأخيرة، نُجرت أيضاً أشغال تحسين رواق حطام السفينة كيرينيا. ويجري حالياً تنفيذ عشرة مشاريع إضافية لحفظ البيئة على جانبي الجزيرة. وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة ١٩٠ طلباً من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك الشبان للمشاركة في مبادرة سفراء التراث الشباب التي يسعى الشباب بواسطتها إلى التعاون والعمل معاً لحفظ تراثهم المشترك. ومن بين الطلبات الواردة، اختير ١٦ شاباً من كل طرف لقيادة الجهود الرامية إلى الترويج لتراث قبرص الثقافي الغني والمتنوع والحفاظ عليه، ولكي يصبحوا صوت الشباب داخل اللجنة.

٢٠ - وفي أعقاب القرارين اللذين أُبلغ عنهما الزعيمان خلال اجتماعهما المعقود في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، أعلنت اللجنة التقنية المعنية بالثقافة في ٣ أيلول/سبتمبر أن عملية تبادل تحف فنية وتسجيلات سمعية بصرية كانت قد جرت في مقر بعثتي للمساعي الحميدة. وسيتم إعداد اللوحات والتسجيلات لعرضها في معرض سيفتح أبوابه في وجه الجمهور في الوقت المناسب.

٢١ - وتواصلت بانتظام أنشطة كل من اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية وغرفة الاتصالات المشتركة بعقد اجتماعات منتظمة وتبادل المعلومات. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم بين الجانبين تبادل ٢٤٦ طلباً تتعلق بالجرائم والمسائل الجنائية عن طريق غرفة الاتصالات المشتركة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، استضافت جامعة كيمبردج حلقة عمل لبحث موضوع غرفة الاتصالات المشتركة بين الطائفتين من منظور دولي. وأتاحت حلقة العمل الفرصة لتبادل الآراء وأفضل الممارسات في مجال بناء السلام والسبل الممكنة لتعزيز الثقة في سياق الصراعات التي طال أمدها، مع التركيز بوجه خاص على المسائل المتعلقة بالجريمة والعدالة. وقد شارك في حلقة العمل تلك قبارصة يونانيون وقبارصة أترك، بتمويل قدمته المفوضية الأوروبية لدعم اللجان التقنية وبدعم من قوة الأمم المتحدة.

٢٢ - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم تنفيذ وتعزيز المبادرة التطوعية للتربية من أجل السلام، المسماة 'Imagine' ('تخيّل')، مستفيدةً من النجاح الذي تحقق في السنوات السابقة والاهتمام المتزايد الذي تبديه المدارس بالمشاركة في هذا البرنامج الهام. وتشمل الأنشطة الجديدة للسنة الدراسية

عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إعداد المواد التعليمية التي تعزّز بناء السلام والحوار بين الثقافات، واستضافة موقع على شبكة الإنترنت لتيسير سبل الحصول على مواد التدريب والقيام بجولات دراسية لأبناء الطائفتين إلى الأماكن الهامة في طرقي الجزيرة.

٢٣ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، أطلقت اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الإنسانية برنامجاً بعنوان "ملائكة السلام: الإدماج الاجتماعي - عدم ترك أحد خلف الركب". وأدى قرابة ٤٠ طفل وشاب من المصابين بالتوحد ومتلازمة داون من كلا جانبي الجزيرة رقصات معاصرة وشعبية معاً وشاركوا في أنشطة أخرى. وشارك أيضاً ممثلون عن المجتمع المدني من كلتا الطائفتين في هذا الحدث لتبادل المعلومات ومناقشة المواضيع المشتركة التي تم الجانبين في إطار الجهود الرامية إلى ضمان أن تكون التنمية المستدامة شاملة للجميع.

٢٤ - وعاودت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين عقد اجتماعاتها لأول مرة منذ عام ٢٠١٦، حيث اجتمعت في ١٨ أيلول/سبتمبر لمناقشة مختلف المبادرات قيد النظر. وأقرت اللجنة أيضاً بالحاجة إلى وضع خطة عمل لدعم مشاركة المرأة في محادثات السلام، على نحو ما شجع عليه مجلس الأمن في قراره ٢٤٨٣ (٢٠١٩).

٢٥ - أما اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية، التي كان لها دور فعال في تنفيذ التدابير الهامة لبناء الثقة التي اتفق عليها الزعيمان في عام ٢٠١٥، بما في ذلك الربط الدائم لشبكتي الكهرباء وقابلية التشغيل البيئي للهواتف المحمولة، فقد اجتمعت في ١٠ أيلول/سبتمبر لمواصلة مناقشة المبادرات الرامية إلى تعزيز وتيسير الاتصالات الاقتصادية والتجارة بين الجانبين.

٢٦ - واجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالصحة واللجنة التقنية المعنية بالاتصالات والبث الإذاعي كليهما بشكل منتظم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تعاون أعضاء اللجنتين التقنيتين بشكل جيد، بالتصدي للقضايا والتحديات التقنية عند ظهورها. وفي الوقت نفسه، تقوم اللجنة التقنية المعنية بالبيئة حالياً بوضع أفكار لتبادل الخبرات والمعلومات لمعالجة القضايا البيئية على صعيد الجزيرة برمتها.

٢٧ - وتمشياً مع النداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن إلى الزعيمين لتمكين اللجان التقنية، وكذلك إعادة تأكيد الزعيمين نفسيهما مؤخراً التزامهما بتكثيف عمل تلك اللجان، شرعت بعثتي للمساعي الحميدة في عملية تقييم لأنشطة هذه اللجان التقنية وأساليب عملها على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية. وتتمثل أهداف عملية التقييم هذه في معرفة ما إذا كانت اللجان التقنية قد تطورت وكيفية ذلك؛ وتحديد مواطن قوتها وتحدياتها؛ واقتراح توصيات على الجانبين لمساعدتهما في جهودهما الرامية إلى تعزيز وتبسيط عمل اللجان. وتجري عملية التقييم عن طريق الأخذ بنهج تشاركي للتماس آراء الجانبين، بما في ذلك الأعضاء أو اللجان الفنية ذاتها. والهدف الذي تتوخى بعثتي للمساعي الحميدة بلوغه هو إتمام عملية التقييم هذه بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

٢٨ - وتبيّن أن المرفق الممول من المفوضية الأوروبية لدعم اللجان التقنية، الذي بدأ عمله في نيسان/أبريل ٢٠١٩، أداة مفيدة للغاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك أساساً بتوفير الدعم المالي لعدد من المبادرات والأنشطة الأخيرة التي اضطلعت بها مختلف اللجان التقنية، والوارد وصفها في هذا التقرير. وهذا المرفق، الذي يهدف إلى تنمية قدرات اللجان وتعزيز تأثير عملها وإبرازه، يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارته بمشاركة بعثتي للمساعي الحميدة، والجانبين وممثلي المفوضية الأوروبية. وظل عدد

مقترحات المشاريع المقدّمة من اللجان الفنية قاراً ويستمر تنزايد اهتمام اللجان التي لم تقدّم طلبات للحصول على التمويل، مما يدل على زيادة الوعي بإمكانات المرفق.

٢٩ - وفي ما يتعلق بتدابير بناء الثقة، أنشئت إمكانية التشغيل البيئي للهواتف المحمولة في جميع أنحاء الجزيرة في ١١ تموز/يوليه، وذلك بهدف تحسين الاتصال بين المجتمعات المحلية وتقريب كافة القبارصة من بعضهم البعض. وقد أجرى الزعيمان المكاملة الأولى، التي يسترها الأمم المتحدة، ليؤكد أن الترتيب أصبح الآن قائماً ويعمل. ولا يزال هناك المزيد من العمل التي يتعين القيام به لجعل إمكانية التشغيل البيئي متاحة على نطاق أوسع وميسورة للمشاركين على جانبي الجزيرة.

٣٠ - وواصلت بعثتي للمساعي الحميدة، إلى جانب قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، دعم المشاركة المجتمعية مع المجموعات النسائية في جميع أنحاء الجزيرة، مع التركيز على العمل مع طائفة أوسع من أيّ وقت مضى من مجموعات المصالح النسائية. وانطلق رسمياً في ١٧ أيار/مايو عمل فرع قبرص المشترك بين الطائفتين من شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي يتلقى الدعم من إيطاليا وقوة الأمم المتحدة، وذلك بغية تعزيز إشراك المرأة في جميع مراحل عملية السلام. وتُظمت في ١٨ أيار/مايو أول مبادرة رسمية للشبكة، وهي حلقة عمل موجهة للشابات تُعنى بموضوعي الوساطة وبناء السلام الشاملين للجميع والمراعين للمسائل الجنسانية.

٣١ - ووفقاً لما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٢٤٥٣ (٢٠١٩)، اتخذت بعثتي للمساعي الحميدة خطوات ملموسة للدفع قدماً بإجراء تقييم للآثار الاجتماعية والاقتصادية للتسوية. وبدعم من البنك الدولي، تمت صياغة تقرير الحصيلة الأولى استناداً إلى تحليل البيانات واستعراض الأدبيات، وإلى المشاورات غير الرسمية ومجموعات تفكير مستهدفة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على جانبي الجزيرة. وسيضمن هذا التقييم، الذي يهدف إلى زيادة فهم الفوائد والتحديات الاجتماعية والاقتصادية للتسوية الشاملة، محور تركيز على الأثر الذي قد تحدّثه أي تسوية في الجنسين، وسيقدّم توصيات محددة في مجال السياسات الاجتماعية بشأن الطرق الكفيلة بضمان أن تكون أي تسوية مفيدة للرجال والنساء على السواء بشكل أكثر فعالية. وقد أعدت أيضاً استراتيجية للنشر، وسيتم إطلاع الطائفتين على نتائج التقييم، على نحو ما طلبه مجلس الأمن.

خامسا - ملاحظات

٣٢ - وما زال الأمل يحدوني أن يتسنى التوصل إلى تسوية دائمة للمشكلة القبرصية، وأحث جميع الأطراف على الاستفادة من هذه الفترة من المشاورات لوضع الأساس للالتزامات جديدة لا لبس فيها بتحقيق التسوية السلمية، التي ظلت لفترة طويلة بعيدة المنال عن القبارصة. وأرجّب بمشاركة الطرفين والدول الضامنة وسائر الأطراف المعنية مشاركة بنّاءة مع السيدة لوت وأعرب عن تقديري لهذه المشاركة في المساعدة في الحفاظ على آفاق السلام، التي هي، في نهاية المطاف، بأيدي الطرفين. فشعب قبرص يستحق أن يعرف أن هذه المرة تختلف عن غيرها. وأحث من جديد الزعيمين والدول الضامنة وسائر الأطراف المهتمة على استغلال الفترة المقبلة على نحو مثمر. وفي هذا السياق، أود أن أكثّر دعوتي الطرفين إلى النظر على نحو بنّاء في إطار النقاط الست التي عرضتها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣٣ - وعلى الرغم من استمرار الجهود المبذولة خلال الفترة المشمولة بالتقرير للتوصل إلى اتفاق بشأن الإطار المرجعي، فإن خلفية هذه الجهود ما زالت حالة آخذة في التعقيد، في ظل تصاعد حدة التوترات في المنطقة العازلة وعلى امتدادها، ولا سيما على طول خط وقف إطلاق النار في الشمال، وكذلك بشأن احتمال فتح فاروشا واستكشاف المواد الهيدروكربونية حول قبرص.

٣٤ - وفيما يتعلق بفاروشا، تواصل الأمم المتحدة الاسترشاد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فقد كَثُرَ المجلس في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ التأكيد على عدم جواز اتخاذ أي إجراءات متعلقة بفاروشا لا تتفق مع قراراته، بما فيها القراران ٥٥٠ (١٩٨٤) و ٧٨٩ (١٩٩٢). وسأواصل عن كثب رصد ما يستجد من تطورات.

٣٥ - ولقد أُكِّدَتْ باستمرار أن الموارد الطبيعية في قبرص وما حولها تشكل حافزا قويا للتوصل إلى حل مقبول ودائم للمشكلة القبرصية، ويمكن أن تؤدي إلى تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي. كما أنني أعكف على رصد التطورات الأخيرة المتعلقة بالهيدروكربونات في قبرص وحولها عن كثب وبقلق متزايد. وأحث من جديد جميع الأطراف المعنية على التحلي بضبط النفس وأكثّر دعوتي إلى بذل جهود جادة لتجنب أي تصعيد آخر ولنزع فتيل التوترات.

٣٦ - وقد أظهرت استقصاءات التصورات العامة مرة أخرى أن الرغبة في حل بين الطائفتين ما زالت سائدة، ولكن هذه الثقة لا تزال متدنية. فالناس يشككون في احتمالات نجاح المحادثات. ورغم الدعوات المتكررة للزعيمين بتحسين إطلاع الطائفتين على حيثيات التسوية وتحسين الظروف والأجواء العامة لهذه العملية، فقد ازداد تدهور الأجواء بسبب زيادة التوترات في قبرص وحولها وعدم اتفاق الجانبين على الإطار المرجعي، مما أطال أمد حالة الجمود. ولم يبذل أي من الجانبين جهودا كافية لتجنب الخطابات التي لا تجدي نفعاً، مما زاد من اشتداد نزعة التشكيك بين الجمهور.

٣٧ - وفي حين لا يزال الغموض يكتنف احتمالات استئناف المفاوضات، فإن اللجان التقنية يمكن أن تشكّل أداة هامة من أدوات التقريب بين الطائفتين، وتنفيذ مبادرات عملية ومؤثرة مشتركة بينهما، وحشد الدعم لزيادة الحوار. وقد لاحظتُ، في هذا الصدد، بوادر أخرى تدل على تنشيط اللجان التقنية، مثلما يتجلى من تزايد الأنشطة والمبادرات المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأمل أن نشهد إحراز مزيد من التقدم في الفترة المقبلة.

٣٨ - وكانت مختلف الأنشطة التي نَقَدْتها اللجان التقنية في الآونة الأخيرة بنجاح قد استفادت من المرفق الممول من المفوضية الأوروبية الذي أنشئ لدعم هذه اللجان. ويدل ذلك على أهمية الدعم المادي المقدم لتعزيز قدرات اللجان التقنية وتحسين آثار أعمالها وإبرازها. ويشير التحليل الأولي للمعلومات التي استُقيت من عملية تقييم عمل اللجان التقنية الذي أُجري بتيسير من الأمم المتحدة إلى أن اللجان تستجيب، عموماً، لولاياتها العامة وأن ما اضطلع به من مشاريع ومبادرات ناجحة أدى إلى التقريب بين الجانبين. وفي نفس الوقت، تبيّن أيضاً من التقييم وجود بعض التحديات، من بينها استمرار الافتقار إلى الموارد الكافية أو الدعم بأعمال الأمانة أو التعاون من السلطات المختصة، فضلاً عن حالات التأخير في اتخاذ القرارات. وسعيًا إلى الاستفادة الكاملة من إمكانيات اللجان التقنية، أحثُ الجانبين على مواصلة تعزيز الجهود الجارية لتنشيطها وتكثيف أعمالها وذلك بتزويدها بموارد دائمة ودعم سياسي قوي من الزعيمين.

٣٩ - وأرحب بالتنفيذ الكامل للعديد من تدابير بناء الثقة المتفق عليها سابقاً. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من المباحثات التي تجري بتيسير من نائبة مستشاري الخاص وموظفي البعثتين في الميدان، يبدو أن النظر في احتمالات اتخاذ مزيد من التدابير قد تلاشى. وقد يكون مرد ذلك جزئياً إلى لجوء الجانبين إلى صرف تركيزهما ليصبح منصباً على المشاورات الجارية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار المرجعي، ولكن من المحتمل أن يكون أيضاً انعكاساً للأجواء السائدة. ولئن كان الاتفاق على تدابير بناء الثقة وتنفيذها عملية كثيراً ما تنطوي على طول مدتها وطابع تعقدها، فإنني ما زلت مقتنعاً بأن تلك التدابير، وفي ظل استمرار أجواء عدم الثقة، يمكن أن تساعد في مدّ الجسور لتجاوز انقسام القبارصة والتقريب بينهم. ولذلك أشجع الزعيمين على النظر في اتخاذ مزيد من التدابير التي يمكنهما السعي معاً في سبيلها لما فيه مصلحة جميع القبارصة.

٤٠ - وأرحب بجهود المجتمع المدني الرامية إلى إعلاء صوته المؤيد للتسوية، وأكّرر دعوتي إلى الزعيمين إلى إفساح المجال لمشاركة المجتمع المدني في هذه العملية على نطاق أوسع. وما زلت مقتنعاً بأن التوصل إلى تسوية مستدامة سيتطلب أن يبذل الجانبان جهوداً متضافرة لإطلاع جمهورهما على منافع الحل والتصدي لاستمرار نقص الثقة وذلك باتخاذ مجموعة واسعة من التدابير الرامية إلى زيادة تفاهم الطائفتين وتعاونهما.

٤١ - وعلى الرغم من أن بعض قطاعات المجتمع المدني أصبحت أكثر تأييداً للتسوية، فإنني ما زلت ألاحظ الحاجة إلى زيادة إشراك النساء والشباب في عملية السلام. وفي هذا الصدد، أرحب بإعادة انعقاد اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين كخطوة أولى ذات شأن هام في هذا الاتجاه، وأدعو الجانبين إلى تمكين اللجنة بالكامل لوضع خطة عمل تؤيد مشاركة المرأة في محادثات السلام، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٢٤٨٣ (٢٠١٩). وألاحظ احتمال وجود مجال يمكن التوسع في استكشافه مع الجانبين وبالطرائق والشراكات الممكنة لمنظمات المجتمع المدني المعنية من أجل تعزيز مشاركة الشباب في عملية السلام. ويمكن الاستناد في ذلك أيضاً إلى نتائج العديد من الأنشطة التي تضطلع بها بعثتي للمساعي الحميدة، بما في ذلك عملية تقييم أعمال اللجان التقنية، إضافةً إلى استطلاعات الرأي وتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المراعي للاعتبارات الجنسانية.

٤٢ - وأود مرة أخرى أن أتوجه بالشكر للشركاء، ولا سيما المفوضية الأوروبية والبنك الدولي، الذين يواصلون تقديم الدعم للعمل الذي تقوم كلتا بعثتا الأمم المتحدة في قبرص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، والذين يسهمون في تنفيذ تدابير بناء الثقة.

٤٣ - ومع التشديد على أهمية الأعمال التي تضطلع بها اللجان التقنية والأثر الإيجابي لتدابير بناء الثقة لإشاعة الاطمئنان بين الطائفتين، أعتقد أن إحراز تقدم حقيقي نحو العودة إلى طاولة المفاوضات، بطرق منها إبرام اتفاق بشأن الإطار المرجعي، هو وحده الكفيل بأن يشكل سبيلاً إلى تسوية شاملة وطمأنة القبارصة، والمجتمع الدولي أيضاً، بأن آفاق هذه العملية ما زالت قائمة حقاً.

٤٤ - وختاماً، أود أن أتوجه بالشكر إلى نائبة مستشاري الخاص والأفراد العاملين في بعثة المساعي الحميدة التي أتعهدتها في قبرص لتفانيهم في العمل وتحليهم بروح الالتزام في اضطلاعهم بالمسؤوليات التي أسندتها إليهم مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للسيدة لوت لإجرائها المشاورات نيابة عني.

المرفق الأول

إحاطة خطية مقدمة من زعيم القبارصة اليونانيين إلى بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٨٣ (٢٠١٩) ووفقاً له

تقدّم هذه الإحاطة استجابةً للدعوة الواردة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٨٣ الذي يشجّع فيه المجلس "زعيمي الطائفتين على موافاة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عن الإجراءات التي يتخذونها لدعم الأجزاء ذات الصلة من هذا القرار بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة". وتشمل هذه الإحاطة جميع التطورات ذات الصلة بالجهد المبذول لاستئناف عملية السلام في إطار بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، بغض النظر عن طابعها من حيث كونها بين دولتين أو بين طائفتين. ولا تمس أي إشارة إلى الطائفتين بوضع جمهورية قبرص بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة كما أن أي إشارات إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لا تمس بوضع جمهورية قبرص بوصفها البلد المضيف للقوة.

أولاً - الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام

لا يزال التوصل إلى تسوية تصير على أساسها جمهورية قبرص اتحاداً ذا منطقتين وذا طائفتين تسوده المساواة السياسية، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، أولويةً مطلقة للجانب القبرصي اليوناني. وإنني أدرك تمام الإدراك أن إطالة أمد التقسيم بحكم الواقع، وما ينشأ عنها من أمور واقعة، ترسخ الوضع الراهن وتعمد عملية إعادة التوحيد.

ولقد تحقّق الكثير منذ الاتفاق الذي أبرمه الجانبان في عام ٢٠١٤ لإعادة توحيد قبرص بوصفها بلداً أوروبياً معاصراً ذا سيادة واحدة وشخصية اعتبارية دولية واحدة وجنسية واحدة قادراً على أداء دوره. فقد أفضت سنوات من المفاوضات إلى قدر كبير من تقارب وجهات النظر بشأن أمور داخلية، وعقد في عام ٢٠١٧ مؤتمرات دوليان لمناقشة الأمن والضمانات، توجّجا بمؤتمر كران - مونتانا. ولئن افتقر ذلك الأخير إلى الحسم، فإنه لم يكن إخفاقاً. فللمرة الأولى في التاريخ الطويل لعملية السلام في قبرص، طُرحت جميع المسائل على المائدة في وقت واحد، وأولها وأهمها سعي القبارصة إلى العيش في بلد مستقل دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها وبدون قوات أجنبية على ترابهم. وبفضل المشاركة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة، اقتربنا بحلول نهاية المؤتمر بدرجة أكبر من أي وقت مضى من التوصل إلى تسوية. وفي الوقت نفسه، يجب الاعتراف بأن الأمين العام للأمم المتحدة أوجز جوهر مشكلة قبرص وبأن "إحراز تقدم في هذا الفصل (الأمن والضمانات) عنصر لا غنى عنه في التوصل إلى اتفاق شامل وفي بناء الثقة بين الطائفتين فيما يتعلق بأمنهما في المستقبل" (بيان مشترك بين الزعيمين والأمين العام للأمم المتحدة مؤرخ ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧) وذلك هو السبب الذي جرت لأجله للمرة الأولى مناقشة هذا الفصل بتعمق.

ومنذ انعقاد مؤتمر كران - مونتانا أيدنا بقوة استئناف المحادثات في أقرب وقت ممكن من حيث انتهت في كران - مونتانا. وللأسف، وعلى الرغم من ردنا الفوري والإيجابي على اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين أول مبعوث خاص، رفض زعيم القبارصة الأتراك وتركيا الموافقة على الاقتراح. وبتزامن ذلك مع الانتخابات العامة التركية في حزيران/يونيه ٢٠١٨، ضاعت أرضية مشتركة ووقت ثمينان لاستئناف العملية.

وهذا السياق هو الذي أيدنا فيه أيضاً تعيين السيدة لوت، كما لاحظ الأمين العام في تقريره S/2018/918 المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ومع أن هذا الاستئناف لم يحدث بعد، فإنني أشعر بالتفاؤل إزاء تقييم الأمين العام في تقاريره عن قبرص منذ مؤتمر كران - مونتانا، بأن آفاق التوصل إلى تسوية لا تزال قائمة، وأنفق مع هذا التقييم.

ولا تزال جهود السيدة لوت لمساعدة الطرفين على استئناف عملية السلام جارية. وقد تواصلت معها بشكل بناء منذ تعيينها في محاولة للاتفاق على الإطار المرجعي الذي ينبغي الاستناد إليه في استئناف العملية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قمت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بتوجيه رسالة إلى الأمين العام اقترحت فيها ما يلي: '١' عقد اجتماع ثلاثي بين زعمي الطائفتين والسيدة لوت، لمناقشة سبل التغلب على الصعوبات في الاتفاق على الإطار المرجعي؛ '٢' عقد اجتماع ثلاثي بين زعمي الطائفتين والأمين العام، من أجل تقييم الحالة الراهنة واستكشاف السبل الممكنة للمضي قدماً.

وفي اجتماع لي مع السيد أكينسي في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٩، كنت قد دعوت إليه، تم التوصل إلى تفاهم، من حيث المبدأ، على ضرورة أن يتألف الإطار المرجعي مما يلي: '١' البيان المشترك الصادر في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤؛ '٢' إطار حزمة النقاط الست الذي بين الأمين العام تفاصيله في كران - مونتانا؛ '٣' أوجه التقارب الذي تحقق حتى مؤتمر كران - مونتانا. كما اتفقت مع زعيم القبارصة الأتراك على ألا يصر أي منا على تفسير عناصر حزمة الأمين العام في الإطار المرجعي نفسه. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على قيمة تلقي مقترحات مكتوبة من الجانب القبرصي التركي بشأن حزمة النقاط الست التي وضعها الأمين العام، على غرار تلك التي قدمها الجانب القبرصي اليوناني في كران - مونتانا.

وأبلغت السيدة لوت بالتفاهم الذي جرى التوصل إليه في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ ودُعيت إلى قبرص لمساعدتنا في إضفاء الطابع الرسمي عليه، مما يمهد الطريق لعقد اجتماع بين زعمي الطائفتين والأمين العام في أواخر سبتمبر في نيويورك. وللأسف، بعد إجراء مشاورات مع آخرين من أصحاب المصلحة المهتمين، لم يتم التمسك بهذا التفاهم، وخلال الزيارة التي قامت بها السيدة لوت إلى قبرص في أوائل أيلول/سبتمبر، أصر الجانب القبرصي التركي على إدراج تفسيرات من جانب واحد لعنصر واحد من حزمة الأمين العام، ولعناصر أخرى على نحو يحول دون المضي قدماً ويفرغ المفاوضات من مضمونها. وما زلت مقتنعا بأن الوثيقة التي تطرح نهج الحد الأدنى والتي تجسد روح ما تم الاتفاق عليه في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٩، هي السبيل الوحيد للمضي قدماً.

ولن أخوض في التفاصيل، نظراً لأن الجهود ستتواصل. إلا أنه ينبغي أن يكون واضحاً أن الهدف من التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار المرجعي هو تمهيد الطريق لاستئناف عملية التفاوض، وبالتالي ينبغي لنا تجنب ما يلي:

'١' إدراج أحكام تنص على عدم استبعاد حلول ممكنة لمشكلة قبرص تتعارض مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يشار إلى أن الأمين العام ذكر في تقريره المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨ عن التقدم المحرز نحو التسوية في قبرص (S/2018/610) أنه "فيما يتعلق بالدول الضامنة، أعربت تركيا في بيانها العلنية منذ تموز/يوليه ٢٠١٧ عن شكوك بشأن إمكانية التوصل إلى تسوية على أساس المعايير المقررة بالنظر إلى نتائج المؤتمر المعقود في كران - مونتانا وإخفاقاته السابقة. غير أن تركيا أكدت من جديد تأييدها "للتسوية المستدامة" لمسألة قبرص".

٢٠٠٠' الإصرار على شروط مسبقة تقضي بضرورة أن نحل بصورة انتقائية عنصراً واحداً من العناصر الستة في إطار الأمين العام قبل استئناف المفاوضات.

وذلك هو السبب في أن جانبنا لم يثر قط أي مخاوف أو شواغل كنا نود إدراجها في نص الإطار المرجعي، لا سيما فيما يتعلق بالأمن والضمانات، وخرائط التعديلات الإقليمية التي سحبها القبارصة الأتراك، ومسألة الممتلكات، والانتهاكات المرتكبة في منطقتنا الاقتصادية الخالصة، ومسألة فاماغوستا.

ويتمشى ما ذكر أعلاه مع مبدأ وفلسفة الأمين العام للأمم المتحدة، ومفادهما أنه بصرف النظر عن اختلاف فهم الطرفين، فإن الإطار الذي يطرحه يمكن أن يشكل الأساس لإجراء المناقشات بطريقة شاملة وكحزمة، وليس على نحو انتقائي يختار فيه أي من الطرفين ما يشاء، مما يؤدي إلى التوصل إلى اتفاق استراتيجي.

ويتضح ذلك أيضاً من الرسالة التي رد بها على رئيس جمهورية قبرص في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، وذكر فيها ما يلي: "فيما يتعلق بعملية التفاوض، فإنني أرى أن العناصر الستة التي جرى تحديدها خلال اجتماعاتنا المختلفة في كران - مونتانا ستكون فقط جزءاً من حزمة شاملة. ولذلك لا يرجح أن يكون أي عنصر محدد قابلاً للحل خارج الحزمة".

وقد أفاد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص (S/2017/814) بأنه "في محاولة لحل هذه المعضلة، عرضت على الأطراف في ٣٠ حزيران/يونيه إطاراً لحل المسائل المتعلقة الرئيسية الست في الوقت نفسه على كلا المائتين كعناصر لحزمة نهائية من شأنها، في رأبي، أن تؤدي إلى تسوية شاملة. وتتعلق هذه العناصر بالأراضي والمساواة السياسية والممتلكات والمعاملة المتكافئة والأمن والضمانات".

وهذا النهج جرى التذكير به أيضاً في وثائق منها تقريره المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨ عن التقدم المحرز نحو التسوية في قبرص (S/2018/610) الذي ذكر فيه أنه "... لا بد من اتباع نهج الحزمة المتوازنة والشاملة الذي يحيط بالمسائل الرئيسية المحددة... وقد شمل الإطار عناصر تتعلق بالأراضي والمساواة السياسية والممتلكات والمعاملة المتكافئة والأمن والضمانات. وقد اقترحت في محاولة لمساعدة الطرفين على حل باقي المسائل المتعلقة الأساسية بالترابط وعلى التغلب على التحدي المتمثل في التفاوض بشأن جميع الفصول".

وفي انتظار الزيارة التي ستقوم بها السيدة لوت إلى قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ واجتماع يعقد بين زعمي الطائفتين والأمين العام للأمم المتحدة، وأكد من جديد التزامي القوي بالتوصل إلى اتفاق بشأن الإطار المرجعي في أسرع وقت ممكن، وكذلك استعدادي لعقد مؤتمر غير رسمي على شاكلة مؤتمر كران - مونتانا من أجل الاتفاق على طرائق عقد اجتماع موضوعي ممكن للدخول في مفاوضات كاملة. ومن شأن هذا النهج التدريجي أن يسمح بالتحضير الجيد للمفاوضات، وهو أمر أبرز أهميته أيضاً الأمين العام في تقريره S/2019/322 المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بمضمون التسوية، واستجابة لتشجيع الأمين العام في تقريره S/2018/918 المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ على تقديم أي مدخلات جديدة يمكن أن تثبت فائدتها في التريب بين الجانبين، اقترحت مناقشة مسألة اللامركزية في ممارسة الحكومة المركزية للسلطات، في إطار الاحترام الدائم والتام لشكل التسوية القائم على وجود منطقتين وطائفتين. وهذا الاقتراح ينشأ عنه من جهة

احتفاظ الحكومة الاتحادية، بوصفها الجهة الممثلة للبلد كشخص من أشخاص القانون الدولي، بالصلاحيات اللازمة بشكل مطلق لتأمين الاتحاد وتماسك الدولة، ومن جهة أخرى، تمتع كل ولاية بالاتحاد، في حدود تقسيمها الإداري وتماشيا مع مبدأى الولاية الاحتياطية وعدم التعدي، باستقلالية إدارية واسعة. وقد لاقى هذا الاقتراح قبولا حسنا من جانب زعيم القبارصة الأتراك ومهد الطريق أمام التفاهم الذي جرى التوصل إليه في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ بين الزعيمين. ونحن على استعداد لتقديم المزيد من التفاصيل بشأن الاقتراح المذكور في سياق عملية تفاوضية كاملة.

كما طرحت إمكانية تغيير شكل الحكومة، من نظام رئاسي إلى نظام برلماني، من أجل تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن السلطة التنفيذية الاتحادية. ويقتضي ذلك وجود رئيس غير تنفيذي من القبارصة اليونانيين ونائب رئيس غير تنفيذي من القبارصة الأتراك، إلى جانب رئيس وزراء ونائب رئيس وزراء ينتخبهم مجلس النواب ويتناوبون بنسبة ٤ إلى ٢. ومن شأن ذلك النظام أن يساعد في إنشاء نظام سياسي وطني، يضم أحزابا من كلتا الطائفتين في نفس الساحة السياسية ويجبرها على إقامة تحالفات بغض النظر عن الانتماء العرقي.

وللمساعدة في الحفاظ على آفاق التوصل إلى تسوية في غياب عملية سلام كاملة، واستجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة، اقترحت في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ حزمة من ٢١ من تدابير بناء الثقة. وتشمل هذه الحزمة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: '١' إنشاء لجان تقنية جديدة، منها على سبيل المثال لجنة معنية بتغيير المناخ وأخرى معنية بقضايا العمل تشارك فيها النقابات العمالية من الجانبين، ولجنة معنية بإعادة الأعمار والتوطين، مع إعطاء الأولوية لمنطقة فاروشا المسيحية؛ '٢' فتح معابر جديدة مع إعطاء الأولوية لأثينيو - بيروي - أغلانتسيا وبوموس - باتشياموس - كاتو بيرغوس - كوكينا لأسباب إنسانية ولما لها من تأثير على التحسين الفوري للحياة اليومية للقرى المكتظة بالسكان ولكن معزولة؛ '٣' تمديد منتزه نهر بيدديوس الخطي إلى الجزء الشمالي من نيقوسيا؛ '٤' إنشاء منطقة وصول حر في المنطقة العازلة في نيقوسيا، تمتد من شارع فيكتوريا إلى شارع إيرمو وترتبط حي عرب أحمد المجدد بالكنيسة الأرمنية ومجمع الأساقفة ومسرح بالاس وقاعة كاستيليويتيسا في منطقة بافوس غيت وشارع إيرمو؛ '٥' تعزيز التجارة داخل الجزيرة عن طريق إلغاء العراقيل التي تفرضها طائفة القبارصة الأتراك مثل "الضرائب" والرسوم الأخرى، و"تراخيص الاستيراد" على المنتجات التي منشؤها المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة؛ '٦' تيسير حركة المركبات التجارية التي تنقل البضائع المشمولة بلائحة الخط الأخضر؛ '٧' تعزيز عمل وتمويل اللجنة التقنية للتراث الثقافي مع زيادة المخصصات من كلا الجانبين؛ '٨' الحفاظ على المواقع الدينية وتسهيل إقامة جميع الشعائر الدينية، بما في ذلك في مسجد هلا سلطان كل يوم جمعة ودير سانت برنابا كل يوم أحد، وإعادة تحويل كنيسة باناجيا في قرية ليسي من مسجد، وحماية دير وكنيسة آغيوس بانتليموناس في قرية ميرتو، والحفاظ على منطقة أبوستولوس أندرياس وعودة الأيقونات التي أزيلت من كنيسة أبوستولوس أندرياس إلى مكانها الأولي؛ '٩' استعادة كنيسة سانت جيمس وسانت جورج في المنطقة العازلة بنيقوسيا؛ '١٠' استعادة استخدام الأسماء الأصلية في لافتات الطرق في القرى والبلدات والمدن والمواقع الأثرية الرئيسية؛ '١١' تخفيض القوات العسكرية والفصل بين القوات على طول خط وقف إطلاق النار وإخلاء المواقع من القوات، ووقف انتهاكات القوات التركية على طول خط وقف إطلاق النار واستعادة الوضع السابق في ستروفيليا، وإزالة الألغام المضادة للأفراد وأي ألغام أخرى، على كلا الجانبين، بناء على اتفاق يتم التوصل إليه، وإنشاء مناطق

منزوعة السلاح في المناطق الحساسة على طول خط وقف إطلاق النار، وانسحاب ما بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ جندي تركي من قبرص؛ '١٢' تحديد المزيد من مواقع دفن الأشخاص المفقودين من خلال المعلومات المقدمة من البلدان والمنظمات التي كان لديها وجود عسكري أو شرطي في قبرص في الأعوام ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٧٤.

وتتجاوز تدابير بناء الثقة المذكورة أعلاه تدابير بناء الثقة الجارية أو المكتملة الأخرى، مثل تطهير ١٨ منطقة يشتبه أنها خطرة وتطهير تسع مناطق يشتبه أنها خطرة على جانبي المنطقة العازلة، وترابط النظام الكهربائي، وإمكانية التشغيل البيئي لشبكات الهواتف المحمولة، وقيام الجانب القبرصي التركي بتسليم لوحات لفنانين من القبارصة اليونانيين وقيام الجانب القبرصي اليوناني بتسليم تسجيلات بصرية وسمعية لفنانين من القبارصة الأتراك من محفوظات هيئة الإذاعة القبرصية.

وفي الوقت نفسه، يجب التذكير بأنه على الرغم من اتفاق الزعيمين على حضور مباراة ودية لكرة القدم بين الطائفتين بين النادي القبرصي اليوناني نيا سالامينا أموشوستو والنادي القبرصي التركي ماغوسا تورك غوكو في قرية بيلا المختلطة في آذار/مارس ٢٠١٩، رفض زعيم القبارصة الأتراك في اللحظة الأخيرة حضور المباراة، معللاً ذلك بأنه كان ينبغي إقامتها في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة جمهورية قبرص.

وأخيراً وليس آخراً، تواصل اللجان التقنية العمل على تخفيف حدة المشاكل اليومية الناشئة عن الوضع الراهن. ففي أعقاب الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره S/2019/322 المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى تنشيط وتكثيف عمل اللجان التقنية، شجعت بقوة الأعضاء القبارصة اليونانيين في اللجان التقنية المشتركة بين الطائفتين على البناء على أوجه التآزر والتعاون بينهم وبين الأعضاء القبارصة الأتراك في لجانهم التقنية ذات الصلة، وتبادل أفضل الممارسات، والمساهمة بطريقة أكثر تنظيماً، ليس فقط في تسهيل الحياة اليومية للقبارصة، ولكن أيضاً في تهيئة بيئة مواتية لاستئناف المحادثات. وفي سياق تمكين عمل اللجان التقنية هذا، قررت جمهورية قبرص أيضاً التبرع بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ يورو للجنة التقنية للتراث الثقافي من أجل دعم المزيد من أعمال التجديد والتزيم لمواقع التراث في جميع أنحاء الجزيرة.

وعلاوةً على ذلك، ما برحنا نشجع ونساعد بنشاط اللجان التقنية على إعداد وتقديم مقترحات في إطار مرفق الدعم (بتمويل من الاتحاد الأوروبي)، الذي أنشئ لتعزيز قدرة اللجان التقنية باعتبارها آليات فعالة مشتركة بين الطائفتين من خلال مشاريع تعزز التفاهم والتعاون بين الطائفتين. وتشمل المقترحات التي تم الاتفاق عليها بالفعل إنشاء منصة للتعاون من أجل تبادل الخبرات والمعلومات بين خبراء البيئة، وإعداد مواد تعليمية بشكل تجريبي حول التثقيف بمسائل السلام ستتاح للتربويين، وعقد حلقة عمل بشأن غرفة الاتصال المشتركة، وتنظيم حلقة دراسية عن الإدماج الاجتماعي، وإقامة معرض لمجموعة مختارة من اللوحات لفنانين من القبارصة اليونانيين التي يسلمها الجانب القبرصي التركي، إلى جانب عرض مجموعة مختارة من المواد السمعية البصرية، من محفوظات هيئة الإذاعة القبرصية، تتعلق بطائفة القبارصة الأتراك، يسلمها الجانب القبرصي اليوناني.

ثانياً - العوامل التي تعوق استئناف محادثات السلام

كما ألمحت إليه أعلاه، واجهنا عقبة محددة في الاتفاق على الإطار المرجعي هي الإصرار على تفسير المساواة السياسية باعتبارها حقاً للنقض تستخدمه الطائفة القبرصية التركية للاعتراض على جميع

القرارات التي تصدرها كل المؤسسات الاتحادية. وبخلاف أن ذلك التفسير ليس مستخلصاً، ولا يمكن أن يستخلص، من التعريف المتفق عليه للمساواة السياسية، فإنه يجب علي أن أدكر بأن وجود حق للنقض أكثر تقييداً بكثير هو الذي أوجد الأزمة الدستورية في قبرص في المقام الأول. ولا بد لي أيضاً أن أشدد على أن وجود ذلك الحكم في التسوية ليس من شأنه فقط أن يجيل الولاية إلى كيان معطل بل من شأنه أن ينفي تماماً الغرض المبتغى من التوحيد. وأني مقتنع تماماً بأن الاقتراح الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في حزمة النقاط الست التي عرضها، أي منح تصويت إيجابي في عدد محدد من الهيئات التي يمكن أن تتأثر فيها المصالح الحيوية لكل طائفة أو الولاية بالاتحاد بشرط وجود آلية فعالة لحل المآزق، هو الصيغة الوحيدة التي يمكن أن تقودنا إلى إحراز تقدم في هذه القضية. وإني مقتنع أيضاً بأن تضمين التسوية آليات صنع قرار انفصالية ومسببة للمآزق سيقضي على فرص بقائها. وتعد أوجه التقارب التي تحققت بالفعل فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة هي الترتيبات الأبعد مدى من جميع الترتيبات القائمة لتقاسم السلطة، في أي مكان.

على أن التحديات التي تفرضها الطبيعة المعقدة لمشكلة قبرص ليست هي العوائق الوحيدة أمام إعادة عملية السلام إلى مسارها. وإني مضطر إلى سرد عدد من العوامل الأخرى التي تسبب التوترات وتقف حائلاً أمام إجراء مفاوضات مثمرة:

١ - منذ أيار/مايو ٢٠١٩، مضت تركيا قدماً بانتهاكاتهما لسيادة قبرص وحقوقها السيادية إلى مستوى جديد، من خلال الانخراط في أنشطة استكشاف المواد الهيدروكربونية في المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة/الجرف القاري لقبرص. ويشكل ذلك زيادة كبيرة في الانتهاكات التي ترتبها تركيا، تضاف إلى انتهاكاتهما السابقة في المناطق البحرية الخاصة بقبرص، وهي انتهاكات تؤدي، إلى جانب الانتهاكات التي تنطوي عليها الحالة الراهنة، إلى رفع مستوى التهديد وخطر التصعيد. فقد أحاطت تركيا جزيرة قبرص، في الواقع، بسفن للحفر والمسوح السيزمية، وأجرت عمليات للتنقيب غير المشروع عن المواد الهيدروكربونية، تحت حراسة العديد من السفن الحربية ودوريات يومية لطائرات مسلحة مسيرة من دون طيار، مما أدى، مصحوباً بزيادة عدد التدريبات العسكرية المتكررة، إلى عسكرة مكثفة للبحر المحيط بقبرص. وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "لتخفيف التوترات في شرق البحر المتوسط" والكثير من البيانات المماثلة الصادرة عن جهات فاعلة أخرى، قامت تركيا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بإعادة نشر سفينة الحفر الخاصة بها "يافوز" لإجراء أعمال حفر غير قانونية لاستكشاف المواد الهيدروكربونية في عرض البحر بمنطقة الاستكشاف ٧ الواقعة في المنطقة الاقتصادية الخالصة/الجرف القاري لقبرص، حيث كانت حكومة قبرص قد أصدرت بالفعل تراخيص استكشاف.

وستواصل قبرص ممارسة حقوقها السيادية وفقاً للقانون الدولي، دون أن تخالجها شكوك بشأن الصلاية القانونية لمواقفها، التي تمثل تماماً لأحكام القانون الدولي. ونظراً لأن هذه الحالة هي حالة سلوك عدواني من جانب دولة قوية ضد دولة ضعيفة، تهدد أيضاً بتقويض استقرار وسلام وأمن منطقة شرق البحر المتوسط بأسرها، تتوقع قبرص أن يتخذ المجتمع الدولي بشكل عام والأمم المتحدة بشكل خاص الإجراءات اللازمة للدفاع عن القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بسبل منها على سبيل المثال تنفيذ تدابير محددة الهدف كتلك التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، لمنع المزيد من التصعيد. وقد ذكرت في مناسبات عديدة أنه من غير المنطقي أن تكون هناك عملية سلام في مثل هذه الظروف وأنه لا يمكن أن يتوقع أن يتفاوض تحت الإكراه.

وفيما يتعلق باستغلال قبرص الموحدة لمواردها الطبيعية، أود أن أشير إلى أن هناك أوجه تقارب قائمة تغطي جميع جوانب هذه المسألة، بما في ذلك استمرار تقييد قبرص باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتخصيص الإيرادات. إلا أن قبرص لن تظل رهينة لاحتلالها وتُمنع من ممارسة حقوقها في حالة عدم وجود تسوية. وفي الوقت نفسه، لا يمكن مطالبة قبرص بالمشاركة في اتخاذ القرارات بشأن هذه القضايا وفي إدارتها كما لو كانت حكومتها تفتقر إلى شرعية القيام بذلك. ومن أجل الحد من أي شواغل لدى القبارصة الأتراك فيما يتعلق بالهيدروكربونات، تم إنشاء صندوق سيادي وطني على غرار النموذج النرويجي، بغية إدارة أي إيرادات تنشأ في المستقبل عن استكشاف الهيدروكربونات. ويضمن ذلك حظرا صارما على أي استخدام للإيرادات إما لسداد الدين العام أو استخدامها من قبل الحكومة كضمان لتأمين القروض.

كما أعربت عن استعدادي لإحاطة زعيم القبارصة الأتراك بانتظام بشأن الأمور المتعلقة بالهيدروكربونات، بما في ذلك الإيرادات، بشرط طبعاً أن تنهى بشكل قطعي أي إجراءات غير قانونية من جانب تركيا داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص. ونقلت أيضاً استعداد حكومة قبرص لدراسة إنشاء حساب ضمان للإيرادات الهيدروكربونات لفائدة القبارصة الأتراك، بناءً على نسب السكان، بشرط أن تكون هناك عملية سلام مجددة جارية وبشرط أن يبرم اتفاق لتعيين الحدود بين قبرص وتركيا على النحو الذي اقترحتة جمهورية قبرص ورحب به الاتحاد الأوروبي. فإبرام ذلك الاتفاق وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أمر حيوي إلى أقصى درجة وهو السبيل الوحيد المتسق مع القانون الدولي للمضي قدماً.

٢ - ما برحت تركيا تهدد في الأشهر القليلة الماضية بفتح منطقة فاروشا المسيجة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالنظر إلى أن ذلك من شأنه أن يشكل فعليا أمراً واقعاً جديداً وخطيراً للغاية، وأن يكيل لكمة قاضية إلى عملية السلام، فقد لجأت حكومة قبرص إلى مجلس الأمن، الذي أشار إلى أهمية وضع فاروشا على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن السابقة، بما في ذلك القراران ٥٥٠ (١٩٨٤) و ٧٨٩ (١٩٩٢)، وكثّر التأكيد على عدم جواز اتخاذ أي إجراءات متعلقة بفاروشا لا تتفق مع تلك القرارات. وسيكون من الصعب تصور إجراء مفاوضات ذات مغزى في خضم الانتهاكات المرتكبة والخطاب الموجه للمشاعر بشأن فاروشا. وأتوقع من الجميع احترام الوضع الخاص لفاروشا على النحو المحدد في الاتفاق الرفيع المستوى المبرم في عام ١٩٧٩ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتجنب الإجراءات التي قد تؤثر سلباً في حق سكان المدينة الشرعيين في العودة إليها وفي حقوق ملكيتهم. وأشير أيضاً إلى أن فاروشا قد أدرجت في العديد من مقترحات تدابير بناء الثقة المقدمة من الجانب القبرصي اليوناني على مر السنين، وأود أن أؤكد اقتناعي بأن عودة فاروشا، على سبيل الأولوية ودون انتظار لتسوية جوانب أخرى في مشكلة قبرص، سيغير مجريات الأمور في جهودنا لتسوية المشكلة.

٣ - لا تزال الانتهاكات الخطيرة للوضع العسكري الراهن على الأرض من جانب القوات التركية تتزايد. وصرنا أمام وضع يتزايد فيه التمرکز للنشط للقوات التركية، مع ما يترتب عليه من تهديدات وانتهاكات على شريط المنطقة العازلة بأكمله. وقد وقعت سلسلة من الانتهاكات للوضع العسكري الراهن وما تزال جارية، في منطقة ستروفيليا، وقرية بيلا، وقصر ليدرا، ومنطقة دار التعاون، وشارع ليدرا، ومقبرة وينز كيب، وقرية أفلونا ودينيا. وهذه الانتهاكات التي يرتكبها جيش الاحتلال التركي تبين بوضوح الجهد المبذول لدفع خط القوات التركية لوقف إطلاق النار باتجاه الجنوب عن طريق السيطرة على المزيد من الأراضي وإنشاء أوضاع جديدة كأمر واقع، على نحو يثير البلبلة ويعيق الأمن في المنطقة العازلة، وينشئ في الوقت نفسه عقبات جديدة أمام قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تحول دون ممارستها

لولايتها تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤). ومن بين هذه الانتهاكات، تعد الانتهاكات المرتكبة في جيب ستروفيليا هي الأشد جسامة. فعلى الرغم من الدعوات المستمرة التي يوجهها مجلس الأمن لرفع هذه الانتهاكات، لم يقتصر الأمر على عدم رفع الانتهاك المستمر منذ عام ٢٠٠٠ للوضع العسكري الراهن، بل تفاقمت حدته بانتهاكات أخرى ارتكبت في شباط/فبراير وتموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وأود أن أؤكد من جديد الدور الحيوي الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة، ليس فقط في الحفاظ على الاستقرار، ولكن في تهيئة الظروف اللازمة لتمكين وجود عملية سلام.

٤ - إن اقتراح عناصر تتعارض مع قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص، والاتفاقات الرفيعة المستوى، والأساس المتفق عليه للتسوية وشكلها، أمور لا تفضي إلى استئناف مفاوضات مجدية. وإذ أشير إلى أن "تركيا أعربت عن شكوك بشأن إمكانية التوصل إلى تسوية على أساس المعايير المقررة" على النحو المبين في تقرير الأمين العام S/2018/610 المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، فإنني أشعر أنه لزام علي أن أذكر بأن قيام اتحاد، لا دولة وحدوية، هو حلٌ توفيقى تاريخي يقترحه الجانب القبرصي اليوناني وأن أشدد على أن التسوية ستكون حلا توفيقيا للجميع.

ثالثا - سبل المضي قدما

في آذار/مارس ٢٠١٦، اقترحت على الزعيم القبرصي التركي إعداد وثيقة مشتركة لكي يكون الحوار أكثر إبداعا وأكثر تركيزا على تحقيق النتائج من أجل تسريع عملية المضي قدما على أن تتضمن الوثيقة ثلاثة أعمدة، لترتيب ما يلي: '١' أوجه التقارب المحفقة، و '٢' الاختلافات الطفيفة التي يمكن تقريب وجهات النظر بشأنها، و '٣' الاختلافات الرئيسية بشأن القضايا الأساسية. ومن شأن هذه الوثيقة أن تسهم في تنظيم العمل بقدر أكبر من الكفاءة وأن تسلط الاهتمام على المسائل المعلقة التي تتطلب إحراز تقدم قبل عقد مؤتمر جديد معني بقبرص. وقد أعد الجانب القبرصي اليوناني الوثيقة المذكورة أعلاه، إلا أن الجانب القبرصي التركي لم يشارك فيها. ثم اقترحت على السيد أئينجي عقد مؤتمر صحفي مشترك بغرض إطلاع القبارصة على خلاصة التقدم المحرز والمسائل المعلقة. وكان الهدف من ذلك إرشاد الهيئات المعنية مباشرة بعملية السلام وتوفير فرصة جيدة لتنسيق الرسائل الموجهة للعامة، وفقا لتشجيع الأمين العام المتكرر. ولكن اقتراحي لم يلقى ترحيب الجانب القبرصي التركي. وما زلت أرى ميزة كل من هذين المقترحين، اللذين لا يزالان مطروحين.

وفي الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من التحديات العديدة وتصاعد التوتر، قام الجانب القبرصي اليوناني بما يلي: '١' اقترح ٢١ تدبيرا جديدا من تدابير بناء الثقة بهدف تغيير المناخ السلبي السائد وإيجاد حالة مريحة للطرفين؛ و '٢' عزز عمل اللجان التقنية المشتركة بين الجانبين كوسيلة لتعزيز الاتصال بين الطائفتين وبناء الثقة، بسبل منها مشاركة المجتمع المدني في جهود السلام؛ و '٣' قدم مقترحات بناءة، بشأن المضمون وبشأن سبل المضي قدما، بهدف كسر حالة الجمود واستئناف العملية التفاوضية.

وعلى الرغم من التحديات العديدة وتصاعد التوتر بسبب الإجراءات التي اتخذها النظام غير الشرعي في الشمال وتركيا خلال هذه الأشهر الماضية، توصل الطرفان، في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٩، إلى اتفاق مبدئي ودون شروط مسبقة على ثلاثة عناصر أساسية من عناصر الإطار المرجعي الذي من شأنه أن يهيئ أساسا متينا لاستئناف المحادثات. بيد أن هذا التفاهم لم يتحقق قط.

وكما ذكرت مرارا وتكرارا، تظلّ الأمم المتحدة وبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة السبيل الوحيد للمضي قدما. ونحن مصممون على مواصلة بذل قصارى جهدنا لدعم كل من الجهود التي يبذلها الأمين العام وتلك التي يبذلها مبعوثه الخاص في سبيل التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار المرجعي، ونحن ملتزمون بالعمل بلا كلل وبحسن نية وتصميم لاستئناف عملية التفاوض.

وفي الاجتماع الذي عقده مع الأمين العام في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، كررت تأكيد عزمي على مواصلة بذل الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار المرجعي، واستعدادي لعقد اجتماع ثلاثي مع الزعيم القبرصي التركي والأمين العام للأمم المتحدة من أجل وضع الصيغة النهائية للإطار المرجعي وخطة للمضي قدما.

وتحقيقا لهذه الغاية، سبق لي أن قبلت دعوة الأمين العام إلى عقد اجتماع مشترك مع الزعيم القبرصي التركي بحضوره، من أجل وضع الصيغة النهائية للإطار المرجعي على أساس التفاهم الذي تم التوصل إليه في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٩. وأتوقع أن يمهد ذلك الطريق أمام اجتماع تحضيرى غير رسمي يضم جميع الأطراف المعنية لمناقشة الجوانب الإجرائية لمؤتمر جديد محتمل معني بقبرص يسمح باستئناف المفاوضات من حيث توقفت في كران - مونتانا. ومن الأهمية بمكان في هذه المرحلة الصعبة والحاسمة ألا يُسمح بضياح الآمال والتوقعات بشأن استمرار هذه المفاوضات.

وينبغي ألا يثنينا عدم الاتفاق الذي ساد الأشهر السابقة عن عزمنا بل أن يقوّيه ويؤدي إلى زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق إعادة التوحيد لصالح القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على حد سواء. ولكي تكون المفاوضات مجدية، نحن بحاجة إلى تهيئة بيئة بناءة لإجراء المفاوضات، ولا يمكننا بالتأكيد التفاوض تحت الإكراه. وفي هذا الصدد، تضطلع الأمم المتحدة، أي كل من مجلس الأمن والأمين العام، بدور بالغ الأهمية في تحقيق ذلك. وبالنسبة لنا، ما من بديل عن التسوية السلمية للمنازعات وعن إعادة توحيد بلدنا.

ومع ذلك، علينا أن نكون واضحين بشأن هذه المسألة، فمن أجل استئناف مفاوضات موضوعية نحن بحاجة إلى تهيئة بيئة تتيح إجراء مناقشات بناءة، بالروح والظروف نفسها التي ميّزت جميع جولات المفاوضات السابقة، بما في ذلك المؤتمران المعنيان بقبرص.

ولذلك، ندعو الأمين العام للأمم المتحدة وبعثة مساعيه الحميدة في قبرص والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بوصفه حارس القانون الدولي وقيم الأمم المتحدة ومبادئها، إلى اتّخاذ موقف حازم حتى يتسنى لتركيا أن تنهي أنشطتها غير المشروعة وتمتنع عن أي أعمال استفزازية من جهة وأن تضع حدا لتدخلها السلبي فيما يتعلق بجوانب عملية المفاوضات المشتركة بين الطائفتين وأن تركز جهودها وتعمل على نحو بناء من أجل التوصل إلى تسوية شاملة لمسألة قبرص من جهة أخرى.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، نحن مستعدون للتحرك في هذا الاتجاه بالتزام وتصميم لا يثنينا. ويجدونا الأمل في أن يُقَابَل أخيرا تصميمنا الحقيقي والتزامنا الملموس بالعودة إلى طاولة المفاوضات بتصميم والتزام عمليين من الجانب القبرصي التركي ومن تركيا.

الإجراءات التي اتخذها الجانب القبرصي التركي دعماً للأجزاء ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ٢٤٨٣ (٢٠١٩) بهدف التوصل إلى تسوية مستدامة وشاملة

أولاً - الإجراءات المتخذة دعماً للتوصل إلى تسوية مستدامة وشاملة:

تجري مفاوضات التسوية الشاملة لمشكلة قبرص تحت رعاية الأمم المتحدة بصورة مستمرة منذ أكثر من خمسة عقود مع بعض فترات التوقف. وخلال هذه المفاوضات، أُرسيت المبادئ والمعايير الرئيسية للتسوية الشاملة في قبرص، على النحو المبين في تقارير الأمين العام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، أثناء المفاوضات الجارية في إطار المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة، تراكمت أيضاً مجموعة من الأعمال في شكل اتفاقات إطارية وإعلانات مشتركة وأوجه تقارب، استخدمت بصورة أساسية في توجيه الجهود التي بذلت حتى الآن للتوصل إلى حل يقوم على اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين تسوده المساواة السياسية.

وبرز ذلك بوجه خاص أثناء المفاوضات المستأنفة في أيار/مايو ٢٠١٥ بعد انتخاب الرئيس مصطفى أفينجي، فاكتملت العملية زخماً غير مسبوق من خلال مفاوضات مكثفة أجريت بوتيرة سريعة بشأن عدة مسائل رئيسية واستفادت من الإعلان المشترك الصادر في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ وكذلك من نقاط التقارب التي تم التوصل إليها بين الجانبين حتى ذلك التاريخ. وفي السنتين التاليتين، وسَّع الجانبان نطاق المناقشات بشأن المسائل الجوهرية التي لم تعالج من قبل وعمَّقها. وبناء على ذلك، حقَّق الجانبان أوجه تقارب جديدة وأحرزوا تقدماً كبيراً، فبلغا مستوى من النضج في العملية استلزم في نهاية المطاف مشاركة جميع الأطراف المعنية من أجل حل المسائل العالقة الرئيسية على نحو مترابط. وفي هذا الصدد، لطالما اتخذ الجانب القبرصي التركي موقفاً بناءً، واتخذ خطوات جريئة لدفع العملية قدماً خلال المفاوضات التي عقدت في الجزيرة وفي الجولات المتتالية المعقودة في مون بيلران وكذلك في جنيف. وإضافة إلى ذلك، واصل الجانب القبرصي التركي الاضطلاع بدور إيجابي رائد حتى لا يسمح بعرقلة العملية وذلك حتى عندما طلب الجانب القبرصي اليوناني استراحة خلال الجولة الأولى من المفاوضات في مون بيلران وعندما طلبت اليونان إنهاء المؤتمر المعني بقبرص الذي انعقد بالفعل لأول مرة في جنيف من أجل التحضير له.

ونتيجة لذلك، عندما عقد المؤتمر المعني بقبرص في كران - مونتانا، قدّم الأمين العام إطاراً من ست نقاط في ٣٠ حزيران/يونية ٢٠١٧، جمع في حزمة نهائية المسائل الرئيسية المعلقة التي ما زال يتعين حلها متزامناً تمهيداً للتوصل إلى تسوية شاملة وإنهاء مشكلة قبرص. ومع ذلك، أُهدرت فرصة تاريخية في كران - مونتانا واختُتم المؤتمر المعني بقبرص بدون تحقيق أي نتيجة لأسباب يعرفها جميع المشاركين والأطراف المعنية، ولا سيما رفض الجانب القبرصي اليوناني تكييف عناصر إطار الأمين العام فيما يتعلق بالمساواة السياسية تكييفاً تاماً.

وأشار الأمين العام في تقريره عن بعثة المساعي الحميدة المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الذي قدّم بعد كران - مونتانا، إلى الفرصة التاريخية الضائعة بعد أن كاد الطرفان يتوصلا إلى تفاهم استراتيجي بشأن جميع المسائل المعلقة وبشأن جميع العناصر الأساسية الأخرى المتبقية لتسوية شاملة، وأشار أيضاً إلى

أن "العناصر الجوهرية لتسوية شاملة لمشكلة قبرص قد توفرت عملياً"، ودعا الجانبين إلى "التفكير في ما إذا كانت الظروف ستتهياً مرة أخرى ومتى ستتهياً لإجراء عملية مجدية في المستقبل القريب".

وخلال الفترة التي تلت كران - مونتانا، وعلى الرغم من كل النكسات والارتباك الذي حصل فيما يخص الأساس الذي أُرسى للحل في قبرص وعلى الرغم من التراجع عن تقارب وجهات النظر بشأن مبدأ المشاركة الفعالة الذي تحقق بصورة مشتركة، ظلّ الجانب القبرصي التركي متمسكاً بموقفه المتسق وغير المتردد لصالح حل يستند إلى معايير الأمم المتحدة المقررة ودعا إلى الحفاظ على مجموعة الأعمال التي جمعتها الأمم المتحدة بعد عقود طويلة من المفاوضات بشأن مشكلة قبرص كحل للتوصل إلى تسوية بين الجانبين. وفي هذا الصدد، وباستخلاص الدروس اللازمة من الاختتام الفاشل للمؤتمر المعني بقبرص في تموز/يوليه ٢٠١٧، ظلّ الجانب القبرصي التركي ملتزماً باستئناف عملية هادفة جديدة لاجتياز المرحلة الأخيرة والوصول إلى حل يقوم على أساس اتحاد تمثيلاً مع تقييم الأمين العام التالي:

أؤكد من جديد استعداد الأمم المتحدة لمساعدة الجانبين، لو قررا بصورة مشتركة الانخراط في مثل هذه العملية متحليين بالإرادة السياسية اللازمة، من أجل إبرام الاتفاق الاستراتيجي الذي بدأ يتجسد في كران - مونتانا. وعلاوة على ذلك، فإنني أشجعهما على التماس السبل الكفيلة بالحفاظ على هذا الكم من العمل الذي أُنجز في جميع مراحل العملية في شكل نقاط تقارب وتفاهم تراكمت خلال العامين الماضيين. (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، S/2017/814، الفقرة ٤٧)

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لكي تنجح عملية على هذه الدرجة من التعقيد والحساسية السياسية، يجب اتباع مجموعة من النهج إزاء قضايا رئيسية معينة مثل القضية التي استرشد بها الطرفان في المناقشات التي دارت خلال الاجتماعات في كران - مونتانا. وفي المستقبل، ينبغي السعي من أجل التوصل إلى اتفاق على الصعيد الاستراتيجي بشأن المسائل الرئيسية المتبقية التي ستشكل أساس التسوية الشاملة؛ وبعد إبرام اتفاق استراتيجي، سيتعين وضع التفاصيل على الصعيد الفني... (الفقرة ٤٨)

وبالنظر إلى أن الجانبين أحرزا تقدماً كبيراً وإلى أن الأمين العام وضع إطاراً للمسائل المتبقية ضمن حزمة يتعين معالجتها على نحو مترابط ومتزامن، فإن الطريقة العملية الوحيدة للمضي قدماً لتمهيد الطريق مع "الشعور بالإلحاح" لبلوغ تسوية شاملة في "المستقبل المنظور"، كما دعا إلى ذلك الأمين العام، ستكون من خلال التوصل إلى اتفاق استراتيجي على أساس إطار الأمين العام المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ على النحو المبين أعلاه.

ولذلك، اتخذ الرئيس أقينجي خطوة في هذا الصدد بغية كسر الجمود الذي نشأ بعد كران - مونتانا ودعا الجانب القبرصي اليوناني علناً في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى قبول إطار الأمين العام المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ من دون إفراغه من محتواه أو تشويهه وإلى إعلانه اتفاق حزمة استراتيجية. ومما يؤسف له أن مقترحات الجانب القبرصي التركي تلك لم تقابل بالمثل. وعلاوة على ذلك، حصل مزيد من الارتباك هذه المرة فيما يتعلق بالإطار المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ رغم أن الأمين العام قد أكد بنفسه في تقاريره المختلفة أنه الإطار الوحيد القائم وأكد ذلك مجلس الأمن في قراره (٢٠١٩) ٢٤٨٣.

وإزاء هذه الخلفية، لا شك أن قرار الأمين العام المتخذ في حينه في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بتعيين أحد كبار موظفي الأمم المتحدة لإجراء مشاورات متعمقة مع الجانبين قد شكّل حافزا للجهود المبذولة من أجل تقييم مدى جهوزية الظروف لإجراء عملية مجددة. وفي هذا الصدد، عمل الجانب القبرصي التركي مع جين هول لوت بطريقة بناءة وجدّد التزامه وإرادته السياسية مرة أخرى للتوصل إلى حل يقوم على اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين تسوده المساواة السياسية، وفقا لما هو مبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك الفقرة ٤ من منطوق القرار ٧١٦ (١٩٩١). وواصل الجانب القبرصي التركي الذي حافظ على موقفه الثابت من إطار الأمين العام المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ باعتباره الصك الوحيد لإيجاد أرضية مشتركة لإجراء عملية جديدة مجددة تأكيد دعوته إلى التوصل إلى اتفاق استراتيجي على أساسه. وفي تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعدة المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أكد الأمين العام أيضا ضرورة "اتباع نهج الحزمة المتوازنة والشاملة" وشدد على أنه "إذا قرر الجانبان معا استئناف المحادثات، فإن إطار النقاط الست الذي عرضته في كران - مونتانا يمكن أن يشكل أساسا لمفاوضات ترمي إلى التوصل إلى اتفاق استراتيجي وتمهيد الطريق للتسوية الشاملة". (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، S/2018/610 الفقرة ٢٥)

وبما أن الأمين العام قد كلف المشاورات الجارية بالتوصل إلى إطار مرجعي يكون نقطة انطلاق لتوافق الآراء لإجراء مفاوضات مجددة تفضي إلى تسوية في الأفق المنظور، قال الجانب القبرصي التركي بوضوح إنه إذا كان الجانب القبرصي اليوناني صادقا في صياغته حلا يقوم على اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين تسوده المساواة السياسية، ينبغي عندئذ وضع سبيل للمضي قدما يضمن ما يلي:

١' التزام متجدد بما تم تحقيقه بالفعل واتفق عليه حتى الآن بين الجانبين خلال المفاوضات التي جرت تحت رعاية الأمم المتحدة؛

٢' التزام راسخ بالمضي في عملية مجددة موجهة نحو تحقيق النتائج من شأنها أن تساعد الجانبين على اجتياز الشوط الأخير والتوصل إلى حل مع "الشعور بالإلحاح" و "في المستقبل المنظور"، كما دعا إلى ذلك الأمين العام في تقاريره المختلفة (S/2018/919 و S/2019/322) ومؤخرا مجلس الأمن في قراره الأخير بشأن قبرص (S/RES/2483).

وبالنظر إلى العقبان التي برزت خلال العامين الماضيين، صار من الأهمية بمكان للجانب القبرصي التركي أن تتسم العملية بالوضوح، من حيث المضمون والمنهجية، على حد سواء. ولذلك، ينبغي تناول الإطار المرجعي بحيث لا يترك مجالا للبس لأي من الجانبين ولا مجالا للتفسيرات المختلفة والتراجع. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترح الجانب القبرصي التركي تضمين الإطار المرجعي العناصر الرئيسية التالية اتساقا مع آراء الأمين العام وقرارات مجلس الأمن الأخيرة:

١' من حيث المضمون: الالتزام بالإعلان المشترك الصادر في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤؛ وأوجه التقارب السابقة بما في ذلك الحواشي؛ وإطار النقاط الست الذي قدّمه الأمين العام في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويكتسي الالتزام المتجدد بمعايير المساواة السياسية المقررة في مجملها أيضا أهمية قصوى في إظهار صدق الجانبين بالتزامهما بأوجه التقارب المحققة في الماضي، ولا سيما مبدأ المشاركة الفعالة، المنصوص عليه في تعريف الأمم المتحدة للمساواة السياسية الذي يؤيده مجلس الأمن. ومن ثم، حثّ مجلس الأمن الجانبين، بموجب آخر قرار له، "على تجديد جهودهما الرامية إلى التوصل إلى تسوية

دائمة وشاملة وعادلة على أساس إقامة اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين تسوده المساواة السياسية، وفقا لما هو مبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك الفقرة ٤ من قراره ٧١٦ (١٩٩١)“.

وكطريقة بناءة للمضي قدما، أعرب الجانب القبرصي التركي أيضا عن استعداده للنظر في مسألة اللامركزية من أجل التوصل إلى فهم أفضل للتنفيذ العملي للاقتراح القبرصي اليوناني إذا ما اتفق الجانبان على الالتزام بالعناصر الرئيسية الثلاثة في مضمون الإطار المرجعي. وحتى الآن، لم يشير زعيم القبارصة اليونانيين إلى اللامركزية إلا من حيث المبدأ، ولكنه امتنع عن تسمية الاختصاصات المحددة التي يقترح إسنادها إلى الحكومة الاتحادية، مما يترك جوهر المسألة ملتبسا، على الرغم من النداءات المتكررة من الزعيم القبرصي التركي في هذا الصدد.

٢٠ من حيث المنهجية: الالتزام بعملية منظمة وواضحة المراحل لضمان برمجتها بشعور بالإلحاح من أجل التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة في المستقبل المنظور. وعلى نحو ما دعا إليه الأمين العام، وأشار إليه أعلاه، سيشكل التوصل إلى اتفاق استراتيجي يستند إلى إطار الأمين العام المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ أساسا للتسوية الشاملة.

وفي آخر تقرير لبعثة المساعي الحميدة في قبرص الصادر في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، ذكر الأمين العام ما يلي:

وأسليم بأن الدعم الواسع لأفاق عملية سرمدية لا نتائج لها هو أمر ورائنا وليس أمامنا. فهناك توافق في الآراء على أن عدم تغيير الوضع القائم، أي عدم التوصل إلى تسوية لمسألة قبرص، أمر غير قابل للاستمرار... فالطريق أمامنا يجب أن يكون معبدا بشكل جيد، وأن يكون هناك شعور بالإلحاح والتركيز... وسيتعين أن يقترن هذا التواصل بإحساس بالهدف وبالغزم من أجل التوصل إلى نهاية ناجحة في المستقبل المنظور. (تقرير الأمين العام (S/2019/322)

ومن ثم، ذكر مجلس الأمن، في قراره الأخير، بإطار الأمين العام المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ باعتباره ”وسيلة للمضي قدما من أجل سد الثغرات المتبقية“.

وتمشيا مع هذا التقييم، واستنادا إلى الدروس المستفادة خلال آخر عملية انتهت بدون أن تفضي إلى نتيجة، شدد الجانب القبرصي التركي باستمرار على ضرورة تصميم عملية سليمة موجهة نحو تحقيق النتائج. ومما لا شك فيه أن هذه الضرورة مستمدة من أن استمرار المفاوضات من أجل المفاوضات وحسب لم يفض إلا إلى استمرار الوضع الراهن الذي يضر بالشعب القبرصي التركي بالقدر الأكبر ويضعه في مأزق.

ومنذ كران - مونتانا، كان الجانب القبرصي التركي من دون شك الجانب الوحيد في الجزيرة الذي دأب على السعي إلى التوصل إلى حل على أساس الاتحاد ولا يزال ملتزما بالجهود المبذولة للتمكين من إجراء مفاوضات مجدية تفضي إلى تسوية في أسرع وقت ممكن، وبمواصلة التعاون بنشاط وبحس بالإلحاح مع مسؤولية كبيرة في الأمم المتحدة جين هول لوت، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، فإن الجانب القبرصي التركي على استعداد، كما أعرب عن ذلك باستمرار، لعقد الاجتماعات غير الرسمية الثلاثية والخماسية الأطراف التي سيدعو إليها الأمين العام في المستقبل القريب.

ثانياً - الإجراءات المتخذة دعماً لمساعي بناء الثقة وتعزيز الاتصالات والمصالحة بين الطائفتين

في ظل عدم التوصل إلى تسوية شاملة، أضحي الحوار والتعاون بين الجانبين والطائفتين يؤدي دوراً أساسياً في تعزيز التفاهم المتبادل، والتصدي للمشاكل ومعالجتها، إضافةً إلى تهيئة ثقافة للشراكات. غير أن هذه العوامل ستشكل أيضاً أركان الاتحاد المتوخى إقامته في قبرص. ولذلك، يرى الجانب القبرصي التركي أن تدابير بناء الثقة والاطمئنان تشكل عاملاً أساسياً من عوامل تعزيز السلام والمصالحة، وهو ما يمهّد بدوره السبيل نحو إيجاد تسوية دائمة ومستدامة في الجزيرة.

تدابير بناء الثقة

فيما يتعلق بهذه المسألة، دأب الجانب القبرصي التركي بنشاط على اتباع سياسة بناء الثقة والاطمئنان بين الجانبين والطائفتين.

وسعيّاً إلى تعزيز الاتصال بين الطائفتين في المقام الأول، اتُّخذت في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥ تدابير انفرادية في نقاط العبور بمبادرة من الرئيس أفينجي المنتخب حديثاً، ترمي إلى المساعدة في تيسير عبور القبارصة اليونانيين من الجانب القبرصي التركي وإليه، كإعفاء القبارصة اليونانيين من شرط ملء استمارات التأشيرة.

وإبداءً للأهمية التي يوليها الرئيس أفينجي لمسألة التقريب بين الطائفتين وتعزيز العلاقات بينهما على الصعيدين الاجتماعي والثقافي أيضاً، فقد قام، بمجرد انتخابه، بحضور مناسبة اجتماعية مع نظيره القبرصي اليوناني التقى خلالها الزعيمان في معبر لوكماسي/ليدرا وقاما معاً بزيارة الجانبين الشمالي والجنوبي من نيقوسيا. وفي هذا الصدد، حضر أيضاً الزعيمان معاً مسرحية عُرضت في مسرح رياتو بمنطقة ليماسول في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، ثم حفلاً موسيقياً مشتركاً بين الطائفتين أُقيم في قصر عُطيل في فاماغوستا في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥.

واتفق الزعيمان، خلال اجتماعاتهما الأولية التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٥، على مجموعات متتالية من تدابير بناء الثقة وأعلننا عنها، مثل فتح معبري ليفكه/أبلتتش وديرينيا لتعزيز المزيد من الاتصال بين الطائفتين؛ والربط بين شبكات الكهرباء؛ وقابلية التشغيل المتبادل للهواتف المحمولة؛ ومنع تدخل الترددات الراديوية؛ وإنشاء لجنيتين تقنيتين أُخريين الأولى معنية بالشؤون الثقافية والثانية بالمساواة بين الجنسين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اتفق الزعيمان كذلك على إنشاء لجنة تقنية أخرى، هي اللجنة التقنية المعنية بالتعليم مكلفة بتعزيز التثقيف في مجال السلام في جميع أنحاء الجزيرة، كما شدد على ذلك أيضاً أحدث قرار صدر عن مجلس الأمن.

وفي إطار مساعي التيسير التي تبذلها الأمم المتحدة، عمل الجانب القبرصي التركي بنشاط مع نظيره وحث بإصرار على تحقيق التنفيذ الفعال لتدابير بناء الثقة هذه. وعلى الرغم من أن تنفيذ بعض هذه التدابير استغرق من الوقت والطاقات أكثر مما كان متوقعا بسبب عزوف الجانب القبرصي اليوناني عن تنفيذها، فإن جميع التدابير السالفة الذكر تحققت في نهاية الأمر وأصبحت اليوم سارية، حيث كانت قابلية التشغيل المتبادل للهواتف المحمولة في جميع أنحاء الجزيرة أحدث تدبير يُنفذ بدخوله حيز النفاذ في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٩.

وعلاوةً على ذلك، اقترح الزعيم القبرصي التركي، خلال المرحلة الأولى من المفاوضات، جعل الوقف المتبادل للتدريبات العسكرية ”نوروس“ و ”نيكيفوروس“ إجراءً دائماً. غير أن الزعيم القبرصي اليوناني فضّل أن يُبت في هذه المسألة سنوياً.

وتشكّل مسألة تطهير قبرص من الألغام ومخلفات الحرب أحد المجالات ذات الأولوية للجانب القبرصي التركي، الذي ما فتئ ينتهج سياسة تقضي بإخلاء قبرص من الألغام تماماً. وسعيًا إلى تحقيق ذلك الهدف، يواصل الطرف القبرصي التركي دعم الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، حيث يعمل خصيصاً على تطهير تسعة مناطق على جانبه يُشتبه في كونها مناطق خطرة، وذلك وفق ما اتفق عليها الزعيمان وأعلنه في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩.

ووفقاً لالتزام الجانب القبرصي التركي بحفظ التراث الثقافي المشترك في الجزيرة، فقد وافق أيضاً على تنفيذ تدابير الدعم في حالات الطوارئ لتحقيق استقرار/حفظ الكنيستين، ”سانت جورج“ و ”سانت جاكوب“، المعرضتين لأحوال للخطر. وفي هذا الصدد، أذن الجانب القبرصي التركي بمسح الألغام الضروري وقام بتنفيذه، ونتيجةً لذلك صدرت شهادة بالخلو من الألغام لإنجاز الأعمال اللازمة في تلك المناطق.

وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، وكبادرة على حسن النية، أبلغ الزعيم القبرصي التركي عن قرار الجانب القبرصي التركي القاضي بإعادة لوحات الفنانين القبارصة اليونانيين الفنية التي ظلت مصنوعة بالحماية على الجانب القبرصي التركي منذ عام ١٩٧٤. وأبدى الزعيم القبرصي اليوناني معاملةً بالمثل فأبلغ عن قرار الجانب القبرصي اليوناني القاضي بتسليم تسجيلات الفنانين القبارصة الأتراك المرئية والصوتية التي توجد في محفوظات مؤسسة CyBC ويعود تاريخها إلى فترة ما قبل عام ١٩٦٣. وقد تحققت هذه الخطوة المتبادلة في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ بفضل الجهود التي بذلتها اللجنة التقنية المعنية بالثقافة.

وفي سبيل اتخاذ مزيد من الخطوات الرامية إلى بناء الثقة، عرض الجانب القبرصي التركي، في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٩، مقترحاً جديداً على الجانب القبرصي اليوناني بشأن تدابير بناء الثقة يتألف مما يلي: (١) حزمة تدابير شاملة لبناء الثقة تنص على القيام في وقت واحد بإزالة الحواجز التي تعترض رعايا البلدان الثالثة الوافدين من مطار لارنكا والعبور إلى الشمال، وقيام الجانب القبرصي التركي بإلغاء الضرائب المفروضة على السلع الأساسية القبرصية اليونانية التي تعبر الخط الأخضر؛ و (٢) تيسير عبور المركبات التجارية القبرصية التركية إلى الجنوب؛ و (٣) التوصل إلى وضع نظام تأمين في كامل أنحاء الجزيرة على المركبات التي تعبر الخط الأخضر؛ و (٤) إنشاء لجنة تقنية معنية بالرياضة (لجنة الرياضة) تُكلّف بالجمع بين الشباب خاصةً وتعزيز التفاعل بين الطائفتين عن طريق الأنشطة الرياضية؛ و (٥) تفعيل اللجنة المختصة المعنية بالتحضير للاتحاد الأوروبي من أجل إعداد الدولة القبرصية التركية المؤسسة المقبلة للتنفيذ السلس لتشريعات الاتحاد الأوروبي بعد بدء نفاذ التسوية الشاملة.

اللجان الفنية

يولي الجانب القبرصي التركي أيضاً أهمية قصوى لفعالية أداء اللجان التقنية بحكم كونها لجانٌ أنشئت لتيسير التعاون بين الجانبين بهدف تعزيز الاتصالات بين الطائفتين وتحسين الحياة اليومية للناس.

وفي ذلك الصدد، دأب الجانب القبرصي التركي باستمرار على اتخاذ مبادرات وتقديم مقترحات بحسن نية لإزالة العقبات التي تمنعها من أداء عملها بفعالية وكذلك لتمكينها من مواصلة الإسهام في تحاور الطائفتين وتعاونهما. وعلاوةً على ذلك، قام الجانب القبرصي التركي بدور رائد في إنشاء مزيد من اللجان التقنية بهدف تعزيز التعاون بين الطائفتين بشأن مواضيع هامة مختلفة. وبناءً على ذلك، أنشئت ثلاث لجان تقنية أخرى معنية بالثقافة، وبالمساواة بين الجنسين، والتعليم، باقتراح من الجانب القبرصي التركي.

ولمواصلة تمكين اللجنة التقنية المعنية بالتعليم أهمية خاصة بالنسبة للجانب القبرصي التركي لأنها من مراميها تعزيز التنقيف في مجال السلام في جميع أنحاء الجزيرة باعتباره ذلك حجر الزاوية في بناء الثقة والمصالحة بين الطائفتين. ومن ثم، فإن تعليم الأطفال والشباب من أجل إشاعة ثقافة السلام، من الآن فصاعداً، هو أمر لا غنى عنه سواء بالنسبة لاحتمالات التوصل إلى حل أو في اتحاد مستقبلي. وفي هذا الصدد بوجه خاص، كان رد فعل الجانب القبرصي التركي قويا على القرار الذي اتخذته البرلمان القبرصي اليوناني في شباط/فبراير ٢٠١٧ والذي يقضي بأن يُدرج في التواريخ التي تحتفل بها المدارس في الجنوب ما يسمى بالاستفتاء الذي أجراه القبارصة اليونانيون في عام ١٩٥٠ بشأن الوحدة مع اليونان ("ينوسيس"). وفي وقت وصل فيه الجانبان إلى مرحلة حاسمة في المفاوضات، فقد شكّل ذلك نفساً لهذه العملية وتقويضاً للجهود الرامية إلى بناء الثقة بين الجانبين. ولهذا فقد كان هذا الحادث تذكيراً صارخاً بضرورة إعطاء الأولوية للجهود المشتركة الرامية إلى التنقيف في مجال السلام، ولا سيما عن طريق اللجنة التقنية المعنية بالتعليم.

وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، حضر الزعيمان أول تجمع بين الطائفتين للطلاب القبارصة الأترك والقبارصة اليونانيين في المنطقة العازلة عُقد برعاية اللجنة التقنية المعنية بالتعليم، وهو ما جسّد نموذجاً ناجحاً لحلقات العمل القائمة على التجارب. وفي الفترة التالية، واستناداً إلى هذه التجربة، استهلّت اللجنة برنامجاً لثقافة السلام، اسمه Imagine ('تخيّل')، شارك فيه ما مجموعه ٦٦٥ ٣ من الطلاب القبارصة الأترك والقبارصة اليونانيين وما مجموعه ٦٥٣ من المدرّسين في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩. علاوةً على ذلك، يجري أيضاً تنفيذ مشروع "مسيرات الطائفتين: التعلّم من نيقوسيا"، الذي يجمع طلاباً من كلا الجانبين لاستكشاف البيئة المتعددة الثقافات في نيقوسيا في إطار نهج التربية المتعلقة بالفاعل بين الثقافات.

واقترح الجانب القبرصي التركي أيضاً تدابير فعالة أخرى ترتبط بالتعليم، مثل الإنتاج المشترك للكتب المدرسية، وبرامج تبادل الطلاب، بما في ذلك الزيارات المتبادلة إلى المدارس في كلا الجانبين، وتدريب كل طائفة لغة الطائفة الأخرى في المدارس. ومما يؤسف له أن مقترحات الجانب القبرصي التركي تلك لم تقابل بالمثل. فمن بين تلك التدابير المقترحة، لم تتخذ اللجنة التقنية حتى الآن سوى خطوة نحو إعداد مواد تعليمية مشتركة، أي مخططات الدروس، لاستخدامها في المدارس في كلا الجانبين.

ولا يزال الجانب القبرصي التركي ملتزماً بمواصلة تعزيز الجهود التي تبذلها اللجنة التقنية المعنية بالتعليم، وقد أعرب باستمرار عن استعداده لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريرها المشترك لعام ٢٠١٧ ومعالجة معيقات السلام التي تتضمنها المواد المدرسية، بما في ذلك الكتب المدرسية، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في آخر قرار اتخذ.

وعلاوةً على ذلك، وفي إطار اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات، اقترح الجانب القبرصي التركي إجراء عملية لإدارة الكوارث مشتركة مع الجانب القبرصي اليوناني. واقترح الجانب القبرصي التركي أيضاً مشروعاً مشتركاً للتصدي لأزمة وباء محتمل يُنفذ بالتنسيق مع اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات واللجنة التقنية المعنية بالصحة. غير أن الجانب القبرصي اليوناني رفض المقترحين. وفي اللجنة التقنية المعنية بالصحة، واتقاءً لخطر انتشار الأمراض الوبائية، اقترح الجانب القبرصي التركي تنفيذ مشروع لتحديد أنواع البعوض، وهو مشروع حظي بقبول تنفيذه في الفترة المقبلة.

إنشاء آليات للاتصالات المباشرة

دأب الجانب القبرصي التركي على المطالبة بتنمية التعاون بين الجانبين والطائفتين في جميع الجوانب وزيادة تعزيزه. وفي هذا الصدد، كان دائماً يجبّد إنشاء آليات ترمي إلى التعاون، اقتداءً بما حدث فيما يتعلق بإنشاء اللجان التقنية، وذلك للمساعدة في التخفيف من حدة المشاكل العملية الناشئة عن الوضع الراهن ومعالجة المسائل المتعلقة بجميع أنحاء الجزيرة.

وكان من أولويات الجانب القبرصي التركي الاستفادة من المبادرات الحالية، والقيام، إذا اقتضى الأمر، بتعزيزها من خلال المبادرات والآليات الجديدة التي أُدمجت فيها. وسعيًا إلى تحقيق هذه الغاية، عمل الجانب القبرصي التركي بتعاون وثيق مع قوة الأمم المتحدة من أجل إضفاء الطابع الرسمي على ترتيب مخصص لتيسير تسليم رعايا البلدان الثالثة المطلوبين في دعاوى جنائية من أي من الجانبين من خلال اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية وهي لجنة قائمة بالفعل. وقد توصل الجانب القبرصي التركي إلى مستوى معين من التفاهم بشأن طرائق التسليم في المنطقة العازلة، بتيسير من قوة الأمم المتحدة. وبمجرد أن يعطي الجانب القبرصي اليوناني موافقته على ذلك، فإن الطرائق الرسمية ستشكّل مثلاً آخر على ما يُبذل بشأن المسائل الجنائية من الجهود التي تسفر عن نتائج ملموسة، وهي، في هذه الحالة، تسليم الأفراد المعنيين في أجواء سلسلة ومأمونة وسريّة. ومع ذلك، اتخذ الجانب القبرصي التركي، في الوقت نفسه، مبادرة انفرادية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٩ فقام على الفور بتسليم مشتبه فيه مطلوب في دعوى جنائية في الجانب القبرصي اليوناني، وإن كانت الممارسة المعتادة هي تبادل المشتبه فيهم في وقت واحد. وسلّم الجانب القبرصي اليوناني واحداً من المشتبه فيهما كان من المتوقع عودتهما بعد ٦ أسابيع، بينما لم يسلم المشتبه فيه الثاني.

وما فتئ الجانب القبرصي التركي يعمل أيضاً مع قوة الأمم المتحدة على إنشاء آليات أخرى، بما في ذلك على المستوى العسكري، ويبلغ عن آراءه بشأن ما يمكن تنفيذه عملياً للمساعدة في معالجة المسائل التي تم جميع القبارصة في الجزيرة برمتها.

أعمال اللجنة المعنية بالمفقودين

اللجنة المعنية بالمفقودين لجنة فعالة مشتركة بين الطائفتين يرى الجانب القبرصي التركي أنه لا غنى عنها للمساعدة في إنهاء الآلام التي عانت منها أسر المفقودين في قبرص لسنوات طويلة. وسعيًا إلى تحقيق هذه الغاية، دأب الجانب القبرصي التركي على المساعدة في أعمال اللجنة لضمان أن تفي بولايتها على نحو فعال.

ويقدم الجانب القبرصي التركي معلومات عن مواقع الدفن المحتملة إلى اللجنة. وكما يرد أيضا في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ المقدم إلى مجلس الأمن (S/2000/1138)، الفقرة (١٤)، تجري موافاة اللجنة منذ عام ١٩٩٨ بجميع المعلومات التي تصبح في متناول الجانب التركي. وبعد ذلك، فكل معلومات جديدة تظهر تُحال أيضاً إلى اللجنة. وفي هذا الصدد، ففي الحالات التي يُعثر فيها على أي رفات خلال أشغال الطرق أو غيرها، تقوم السلطات بالتحقق أولاً مما إذا كانت تلك الرفات تعود لأشخاص مفقودين مدرجين في قائمة اللجنة. وأنشئت أيضا في عام ٢٠١٦ لجنة معنية بالمحفوظات للرد على الطلبات المحددة الصادرة عن اللجنة للمساعدة في تحديد مواقع الدفن من المحفوظات المعنية. وفي هذا السياق، أُتيحت للجانب التركي إمكانية الوصول إلى مكتب العضو القبرصي التركي بهدف التحقق من الصور الجوية التي يعود تاريخها إلى عام ١٩٧٤. وأنشأ الرئيس أقينجي أيضا وحدة تحقيق جديدة مكلفة بتقديم الدعم لفريق التحقيق التابع لمكتب العضو القبرصي التركي. وللمكتب العضو القبرصي التركي فريقه الخاص الذي يقوم بالبحث في مختلف محفوظات الدولة.

ويواصل الجانب القبرصي التركي أيضا تلبية احتياج اللجنة إلى الوصول إلى أي منطقة في جميع أنحاء الشمال، سواء بوقف تشييد طريق رئيسية أو بتيسير الوصول إلى تلك المناطق العسكرية. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٩، سُمح للجنة بالوصول إلى ٣٠ موقعا إضافيا من مواقع الدفن المشتبه فيها في مناطق عسكرية في شمال الجزيرة. وستُجرى عمليات الحفر وفقاً لمخطط الحفر الصادر عن اللجنة. وفي الشمال، أجرت اللجنة ما مجموعه ١٠٥٠ عملية من عمليات استخراج الجثث، كانت ٩٩٢ عملية منها في المناطق المدنية و ٥٨ عملية في المناطق العسكرية.

وإضافة إلى المساهمات المالية السنوية في ميزانية العضو القبرصي التركي، قدّم الرئيس أقينجي أيضاً تبرعات إضافية أربع مرات منذ عام ٢٠١٥، بمجموع قدره ٢٥٠٠٠٠ يورو. ومن المساهمات بمبلغ ٢٥٥٠٠٠٠ يورو المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى اللجنة منذ عام ٢٠٠٧ توجد أموال حُصصت لتحقيق التنمية الاقتصادية لصالح القبارصة الأتراك. وارتأى الأمين العام للأمم المتحدة أيضا أن تقديم المساعدة المالية سيمكّن اللجنة من التعجيل بوتيرة أعمالها.

ووفقا لأحدث الإحصاءات التي نشرتها اللجنة، عن الفترة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، فقد استخرجت اللجنة رفات ١٢٢٤ شخصا من المفقودين وحددت هويات من بلغ مجموعهم ٩٦٠ مفقودا، منهم ٢٦٥ شخصا قبارصة أترك و ٦٩٥ شخصا قبارصة يونانيين.

ثالثا - الإجراءات المتخذة دعما لمساعي التخفيف من التوترات الناشئة عن مسألة استغلال الهيدروكربونات:

لطالما تعامل الجانب القبرصي التركي مع مسألة استغلال الهيدروكربونات قبالة سواحل قبرص بهدف إنشاء منطقة للتعاون والتكافل تشكّل حافزا قويا على إيجاد تسوية شاملة في قبرص وتحقيق الاستقرار وإحلال السلام في شرق البحر الأبيض المتوسط. ولذلك، فإن مسألة الهيدروكربونات، التي تعود إلى الطائفتين معاً بصفتها موردا طبيعيا، يمكن أن تُستغل جيدا بين الجانبين، بمشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية، لتخطّي الخلافات وبناء جسور الوثام بما فيه منفعة كلتا الطائفتين. بل إن الأمين العام كرر التأكيد، في تقريره الأخير عن بعثة المساعي الحميدة في قبرص المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، على أن

”الموارد الطبيعية الموجودة في قبرص وحواليها ينبغي أن تعود بالفائدة على الطائفتين كلتيهما، ويمكن أن تشكل حافزاً قويا على إيجاد حل دائم لمشكلة قبرص“.

ومراعاةً لهذه الاعتبارات، أهاب الرئيس أقينجي، بعد انتخابه، بنظيره القبرصي اليوناني في أيار/مايو ٢٠١٥ أن يتعامل مع مسألة الثروة المشتركة هذه بطريقة يكون من شأنها أن تفتح آفاق جديدة للجهود الرامية إلى تحقيق تسوية وسلام مستدامين في قبرص. وفي هذا الصدد، أكد الرئيس أقينجي التزامه بإنشاء لجنة مشتركة يُعهد إليها بإدارة الموارد الطبيعية بالاشتراك مع الجانب القبرصي اليوناني تمشياً مع المقترحات التي سبق أن قدمها الجانب القبرصي التركي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. علاوةً على ذلك، ونظراً لتوقف المفاوضات في عام ٢٠١٤ بسبب التوتر بين الجانبين الناجم عن أنشطة الجانب القبرصي اليوناني الانفرادية فيما يتعلق باستغلال الهيدروكربونات، فقد اتضح أن المسألة كانت دائماً تحمل في طياتها خطر تسميم أجواء المفاوضات ومساعي حسن النية. ومع ذلك، فقد تسنى للجانبين الدخول مجدداً في المفاوضات في أيار/مايو ٢٠١٥ نتيجةً لتوصل الزعيمين إلى تفاهم يقضي بأن تتوقف الأنشطة الانفرادية التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني.

غير أن الجانب القبرصي اليوناني استمر، مع مرور الوقت، في أنشطته الانفرادية مما اضطر الجانب القبرصي التركي إلى اتخاذ إجراءات رداً على ذلك لحماية المصالح المكتسبة للمبارصة الأتراك باعتبارهم يتقاسمون ملكية الموارد الطبيعية المحيطة بالجزيرة. وقد أثبتت التطورات الناجمة عن ذلك مرة أخرى أن النزعة الانفرادية لا تؤدي إلا إلى تصعيد التوتر والنزاع في المنطقة، في حين أن التعاون من شأنه أن يزرع بذور السلام والاستقرار.

وفي محاولة أخرى لتبديد التوتر المتزايد بشأن هذه المسألة، قدّم الرئيس أقينجي في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٩ اقتراحاً آخر بشأن مسألة استغلال الهيدروكربونات. وقد عرض الجانب القبرصي التركي في اقتراحه إنشاء لجنة مشتركة، بتيسير من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بصفتهم مراقباً، يُعهد إليها بالتخطيط لأنشطة استغلال الهيدروكربونات في المستقبل والبت في هذه الأنشطة وتنفيذها، بما في ذلك إبرام اتفاق بشأن النسبة المئوية لتقاسم الإيرادات المتأتية من استكشاف وإنتاج الموارد البحرية بالجزيرة من النفط والغاز. وبدون الطعن في التراخيص التي صدرت فعلاً، يمتنع كل من الجانبين عن إصدار التراخيص والتصاريح لأنشطة الاستكشاف والاستغلال في المناطق الخاضعة لولايات بحرية متداخلة وذلك بهدف تهدئة التوتر في المنطقة، مثلما دعا إليه أيضاً الأمين العام ومجلس الأمن.

ورغم أن الجانب القبرصي اليوناني رفض الاقتراح جملةً وتفصيلاً دون الدخول في أي حوار، فإن الجانب القبرصي التركي ما زال مقتنعاً بأن هذا الاقتراح، الذي لا يزال مطروحاً، ينطوي على إمكانية إطلاق تعاون وترايط أوسع نطاقاً بين الأطراف المتنازعة في شرق البحر الأبيض المتوسط وخارجه.